# دور الشمول المالي في تعزيز الادخار

**د/إيمان إسماعيل أنور**
مدرس الاقتصاد والمالية العامة
كلية الحقوق - جامعة حلوان

## مقدمة

يكسب مئات الملايين من الناس في البلدان النامية قوت يومهم من خلال الأعمال التجارية الصغيرة ولا يستطيع العديد من رواد الأعمال الوصول إلى أبسط الخدمات المالية، مثل حساب مصرفي بسيط يمكن من خلاله ادخار المال، بالنظر إلى ان العديد من رواد الأعمال يحتاجون الى ادخار جزء من الأرباح للاستثمارات أو تخصيص بعض الأموال لأوقات الصدمات غير المتوقعة وعدم وجود مكان آمن للادخار يعوق نجاح تلك الأعمال.

كما ان هناك العديد من الناس على مستوى العالم يفتقرون إلى ابسط الخدمات المالية الرسمية كالخدمات المصرفية من إيداع واقتراض وفتح حسابات وهو ما يحد من عملية التنمية في تلك الدول. فتلك الفئات لازالت تعمل بمنأى عن الدولة وفي أحيان كثيرة يتم استغلالها من قبل القطاعات غير الرسمية التى قد تقوم باقراضها باضعاف المعدلات الرسمية.

وفي عام ٢٠٠٣ في ٢٩ ديسمبر قال أمين عام الأمم المتحدة **كوفي عنان**[١] "ان الحقيقة الصارخة هي ان معظم الفقراء في العالم مازالوا يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية المستدامة، كالمدخرات أو ائتمان أو تأمين. وتتمثل التحديات الكبيرة التي تواجهنا في معالجة القيود التي تستبعد الناس من المشاركة الكاملة في القطاع المالي، يجب علينا ان نبني قطاعات مالية شاملة تساعد الناس على تحسين حياتهم"[٢].

ويشير تقرير لصندوق النقد الدولي نشر في عام ٢٠١٥ الى ان بعض الدراسات أكدت على ان وجود مستوى عالي من الشمول المالي يساعد الفقراء على تحسين ظروفهم المالية ويرفع من مستويات المعيشة. كما يولد قطاع عائلى وقطاعات اعمال صغيرة تتمتع بقوة نسبية اكبر من خلال إحداث التنمية المالية التي تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي الذي ينعكس بدوره بزيادة استقرار النظام المالي[٣].

وقد بدأ الاهتمام الدولي بتحقيق الشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية، حيث بات واضحاً الاهتمام العالمي من قبل المؤسسات المالية العالمية والدولية والبنوك المركزية والمؤسسات النقدية من خلال خلق التزام واسع لدى الجهات الرسمية (الحكومة) لتحقيق الشمول المالي وتنفيذ سياسات يتم من خلالها تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع الى الخدمات المالية وتمكينهم

---

(١) كوفي عنان (Kofi Atta Annan :) ابريل 18 – 1938 أغسطس (2018 كان دبلوماسيا غانيا شغل منصب الأمين العام السابع للأمم المتحدة من يناير ١٩٩٧ إلى ديسمبر ٢٠٠٦. حصل عنان والأمم المتحدة مجتمعين على جائزة نوبل للسلام عام ٢٠٠١. متاح على الرابط:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%83%D9%88%D9%81%D9%8A_%D8%A3%D9%86%D8%A7%D9%86

(2) Pramod Patil, "financial inclusion in India an overview", 2016, p1

(٣) بشار احمد العراقي، زهراء احمد النعيمي ،" الشمول المالي واثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية "، عدد خاص بالمؤتمر العلمى الدوري الثاني لجامعة جيهان ٤٠ في العلوم الادارية والمالية ٢٧ ٢٨ فبراير ٢٠١٨ ص١١١.

من استخدامها بالشكل الصحيح بالاضافة الى توفير خدمات مالية متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة من خلال مزودي هذه الخدمات [1].

فقد اصبح الشمول المالي حجر الزاوية لسياسة التنمية في معظم الدول حول العالم. وينبثق هذا من ادراك ان نظام الشمول المالي أمر بالغ الأهمية للحد من الفقر المدقع وتعزيز الرخاء، وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والتنمية المستدامة[2].

ولذلك اعتمدت عشرات الحكومات الوطنية حول العالم سياسات لتوسيع نطاق الشمول المالي و بدأت هذه الجهود وغيرها من الجهود العالمية والوطنية تؤتي ثمارها.

وتهتم هذه الدراسة بتوضيح الدور الذي يمكن ان يلعبه الشمول المالي في رفع معدلات الادخار وذلك لما للادخار من أهمية كبيرة على النمو الاقتصادي فالتراكم الرأسمالي الذي تقوم عليه اقتصاديات الدول يعتمد على الادخار ف " لا استثمار بلا ادخار".

## مشكلة الدراسة

-تعاني مصر في الفترة الأخيرة ( العقود الأخيرة) مشكلة تدنى معدلات الادخار ولا شك ان معدلات الادخار لها دور هام في رفع معدلات التكوين الرأسمالى الذي بدوره يؤثر على النمو الاقتصادي، لذا تركز الدراسة على مدى مساهمة الشمول المالي في رفع معدلات الادخار.

-لازال هناك العديد من المواطنين المصريين رجالاً كانو أم نساء لا يتمكنوا من استخدام الخدمات المالية الرسمية ، وهذا يعني ان الخدمات المالية حتى الآن ليست في متناول الجميع؛ على وجه الخصوص أصحاب الدخول المنخفضة فهل من الممكن دمج الكثير للتمتع بالخدمات المالية الرسمية لما تتمتع به من مظلة حماية وآمان لتلك الفئات.

- كذلك تركز الدراسة على توضيح الشمول المالي من خلال التعريف به وايضاً معوقات الشمول المالى ومؤشراته في مصر.

## أهمية الدراسة

-دراسة الشمول المالي ودوره في جذب الفئات المستبعدة مالياً، لكى يتم اتاحة الخدمات المالية للجميع.

-تنمية الادخارات في مصر في الوقت الراهن أمر في غاية الأهمية ، فمن أهم العقبات التي تواجه تنفيذ البرامج الاقتصادية للحكومات بنجاح هو إيجاد مصادر تمويل كافية. لذلك قد يكون الادخار أحد أهم هذه المصادر. ولأنه هو السبيل لزيادة معدلات التراكم الرأسمالي.

-إبراز دور الشمول المالي في رفع كفاءة الخدمات المالية المقدمة.

---

[1] حنين محمد بدر عجور، "دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء – دراسة حالة – البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة"، رسالة ماجستير، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية بغزة، ٢٠١٧، ص٩.

[2] Shem Alfred Ouma & Others, "Mobile Financial service & financial …", Review of Development finance, science direct, 2017. P1

**أهداف الدراسة**

١. بيان مفهوم الشمول المالي وأهدافه، وأهميته الاقتصادية و الاجتماعية.

٢. دور الشمول المالي فى جذب مزيد من المتعاملين مع المؤسسات المالية الرسمية.

٣. دور الشمول المالي في رفع معدلات الادخار.

**منهجية الدراسة**

تستخدم الدراسة المنهج الاحصائى والتحليلي وذلك من خلال عرض بيانات مؤشرات الشمول المالى المختلفة للعديد من الدول، وتحليل تلك البيانات. لتعظيم الاستفادة منها.

تستخدم الدراسة كذلك المنهج المقارن بعرض معدلات الشمول في العديد من الدول ومقارنتها بعضها البعض. وتركز الدراسة على الدول العربية.

**اطار الدراسة:**

بناء على ما سبق تنقسم الدراسة الى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الشمول المالي وأهدافه ومبادئه.

المبحث الثاني: ماهية الادخار ومحدداته.

المبحث الثالث: دور الشمول المالى في تحقيق الادخار.

## المبحث الأول

## ماهية الشمول المالي

تمهيد وتقسيم

ظهر مصطلح الشمول المالى ( عكس الاقصاء المالي) لأول مرة في العام ١٩٩٣ في دراسة ل (Leshyon, & Thrift) عن الخدمات المالية في جنوب شرق أنجلترا ، تناولت الدراسة أثر اغلاق فرع لأحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعلياً للخدمات المصرفية[١]. وخلال تسعينيات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التى تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية، وفي عام ١٩٩٩ استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة[٢].

وتتعدد التعريفات التي تتناول الشمول المالي، وهو ما ستتناوله الدراسة في هذا المبحث أيضاً هناك العديد من الأهداف التي يسعى الشمول المالي لتحقيقها .

كما ان هناك عدد من المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس مدى تحقيق تقدم للوصول الى الشمول المالي ، بالاضافة إلى ان الشمول المالي قد يعيق الوصول إليه عدد من المعوقات وهي ما ستتناوله الدراسة لاحقاً.

وبناء عليه تقسم الدراسة هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم الشمول المالي ومبادئه

المطلب الثاني: أهداف الشمول المالي

المطلب الثالث: معوقات تحقيق الشمول المالي

المطلب الرابع: معايير ومؤشرات الشمول المالي

### المطلب الأول

### مفهوم الشمول المالي ومبادئه

تعددت المصطلحات المرادفة لمصطلح (Financial Inclusion) فقبل الاستقرار على استخدام مصطلح الشمول المالي فقد استخدم مصطلح الاشتمال المالي ، ومصطلح التضمين المالي ومصطلح الاندماج المالي ، إلى ان تم الاستقرار على مصطلح الشمول المالي.

وسوف تتناول الدراسة في هذا المطلب تعريف الشمول المالي في فرع ومبادئه في فرع أخر.

---

[١] سمير عبدالله وأخرون ،" الشمول المالي في فلسطين"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينى(ماس)، ٢٠١٦، ص ١٥

[٢] ياسمين مجدى رجب، محمد أحمد محمد صالح ،" تأثير تطبيق سياسات الشمول المالى على الاستقرار المالى للبنوك التجارية المتداولة بالبورصة المصرية"، مؤتمر " دور المحاسبة والمراجعة في تفعيل ودعم الشمول المالي وعلاقته برؤية واستراتيجية مصر ٢٠٣٠" المؤتمر الثاني، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية، نوفمبر ٢٠١٩ ، ص٦

## الفرع الأول

## تعريف الشمول المالي

الشمول المالي هو أداة فعالة لتحقيق النمو الشامل. فالشمول المالي هو عملية ضمان الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المناسبة التي تحتاجها المجموعات المعرضة للخطر مثل الفئات المهمشة اقتصاديًا واجتماعيًا، و الفئات ذات الدخل المنخفض بطريقة عادلة وشفافة من قبل المؤسسات المالية الرسمية[١].

أيضاً يمكن تعريف الشمول المالي بانه اتاحة وتوسيع قاعدة الخدمات والمنتجات المالية الرسمية لمختلف فئات المجتمع، بما في ذلك كافة المعاملات البنكية بأسعار مقبولة وبطريقة عادلة تتميز بالشفافية[٢].

يُعرَّف كذلك الشمول المالي بأنه "عملية ضمان الوصول إلى الخدمات المالية والائتمان الكافي عند الحاجة وفي الوقت المناسب من قبل الفئات المختلفة، مثل الفئات الضعيفة والفئات ذات الدخل المنخفض بتكلفة ميسورة" [٣].

يمكن تعريف الشمول المالي ايضاً بأنه "حالة يتمتع فيها جميع الأشخاص في سن العمل بإمكانية الوصول إلى مجموعة متكاملة من الخدمات المالية عالية الجودة، والتي يتم توفيرها بأسعار معقولة وبطريقة ملائمة وبكرامة للعملاء". [٤]

وبحسب تعريف **البنك الدولي** ، يعرف **الشمول المالي** على انه"عبارة عن وصول الشركات والأفراد الى المنتجات والخدمات المالية المتوفرة والتي تقابل احتياجاتهم مثل المعاملات ، والمدفوعات والايداع والائتمان والادخار وتوصيلها للمستفيدين بشكل مسئول ومستدام[٥].

ووفقاً للبنك المركزي المصري يعني «الشمول المالي» إتاحة خدمات مالية مثل حسابات بنكية، خدمات الدفع والتحويل، التأمين، التمويل والائتمان، وغيرها من خلال المؤسسات المالية الرسمية مثل البنوك وشركات التمويل متناهي الصغر والبريد وغيرها.[٦]

كذلك يمكن تعريف الشمول المالي بانه إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين،

---

(1 ) Uma .H.R, Rupa.K.N, "The Role of SHGS in Financial Inclusion. A Case Study", International Journal of Scientific and Research Publications, Volume 3, Issue 6, June 2013, p1

[٢] دكتور محمد زكريا ،" دور المعهد المصرفي المصري في نشر الثقافة المالية كمحور اساسي في منظومة الشمول المالي"، منتدى الشمول المالي، البنك المركزي المصري المعهد المصرفي المصري اتحاد المصارف العربية. ص ٧

[3] Badar Alam Iqbala, Shaista Sami, "Role of Banks in financial inclusion in India", Contaduríay Administración 62(2017). P.646

[4] Sarath Chandran, "Financial Inclusion Strategies for Inclusive Growth in India", research gate, September 2011. P2

[٥] حنين محمد ، "دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية --"، مرجع سابق، ص٢.

[٦] مركز هردو، "الشمول المالي في مصر هل لمحدودي الدخل نصيب في إتاحة الأدوات المالية ؟"، مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، ٢٠١٨.ص٧

خدمات التمويل والائتمان لتفادي لجوء البعض للقنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والاشراف ومرتفعة الأسعار نسبياً مما يؤدي الى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية[1].

وبالرغم من تباين التعريفات التي تناولت مصطلح الشمول المالي بتطور وتباين أبعاده ومكوناته إلا انه، يمكن الاستناد إلى تعريف صندوق النقد الدولي IMF بالاشتراك مع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء اللذان يرون بأن الشمول المالي هو الحالة التي تعكس قدرة الأفراد والشركات بما فيهم ذوي الدخول المنخفضة وصغار السن في الوصول إلى والاستفادة من مصفوفة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية ، المدفوعات، التحويلات، المدخرات، الائتمان، والتأمين، والمقدمة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي تلك الخدمات بطريقة سهلة ومستدامة في ظل بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة[2].

وعلى الرغم من ان التعريفات التى تناولت الشمول المالي هائلة، إلا انه يمكن ملاحظة ان تلك التعريفات تتفق في الهدف والغاية، فهدف الشمول المالي وغايته تكمن في إتاحة الخدمات المالية الرسمية واستخدامها من مختلف فئات المجتمع. وتشجيعهم على حسن إدارة الأموال وكذلك المدخرات وبالاضافة إلى تيسير الوصول إلى الائتمان والتأمين عند الحاجة لذلك، ودمج الأفراد والمشروعات في الاقتصاد الرسمي.

ويتضح من التعريفات السابقة ان الشمول المالي يعني ان يجد كل فرد او مؤسسة في المجتمع منتجات مالية ملائمة لاحتياجاته منها مثلا :

- حساب التوفير
- حسابات جارية
- خدمات الدفع الالكتروني
- تامين
- التمويل والائتمان ، وغيرها من المنتجات والخدمات المالية المختلفة.

وهناك فرق بين مفهوم الشمول المالي ومفهوم الحصول على الخدمات المالية، حيث ان الشمول المالي يشمل نسبة الأفراد والشركات الذين يستخدمون الخدمات المالية فعدم الاستخدام لا يعني بالضرورة صعوبة الحصول على هذه الخدمات ، قد يكون بعض الأفراد قادرين على الحصول على هذه الخدمات وبأسعار مناسبة لهم ، ولكنهم لا يميلون لاستخدام خدمات مالية معينة في حين ان كثيرين أخرين قد يفتقرون للحصول على هذه الخدمات ، بسبب تكلفتها الباهظة أو بسبب عدم توفر هذه الخدمات بسبب الحواجز التنظيمية أو العقبات التنظيمية أو لأسباب ثقافية، القضية الرئيسية هنا هي ان عدم وجود شمول مالي ربما

---

[1] صندوق النقد العربي مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، "العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي"، فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية ٢٠١٥ ص ١

[2] بشار احمد العراقي، زهراء احمد النعيمي ،" الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية"، مرجع سابق، ص١١١

يرجع إلى نقص الطلب على الخدمات المالية أو وجود بعض المعوقات[١] التي تحد من وصول الأفراد والشركات إلى الخدمات المالية الرسمية[٢].

## الفرع الثاني

## مبادئ الشمول المالي

لقد تبنت مجموعة العشرين مجموعة من المبادئ أو التوصيات لتعزيز النفاذ الشامل للخدمات المالية تستهدف تعزيز فرص نفاذ نحو ١.٧ مليار من سكان العالم للخدمات المالية وذلك استنادا إلى التجارب العالمية لمتخذي القرار حول العالم. وتهدف هذه المبادئ الى تبني سياسات تمكن من تكوين بيئة تنظيمية تساعد على تسهيل النفاذ الشامل للخدمات المالية المبتكرة لكافة شرائح المجتمع بما فيها الفئات الفقيرة والمحرومة من هذه الخدمات. وتتمثل هذه المبادئ في[٣]:

**القيادة:** وجود التزام حكومي واسع النطاق يعمل على تشجيع النفاذ الشامل من أجل المساعدة على التخفيف من حدة الفقر.

**التنوع:** تطبيق السياسات التي تشجع على المنافسة وتقديم الحوافز المناسبة لتوفير الخدمات المالية المتنوعة بأسعار معقولة؛ مثل خدمات الايداع و الائتمان و الدفع والتحويلات والتأمين، في ظل وجود عدد كبير ومتنوع من مقدمي تلك الخدمات.

**التطوير:** استخدام التكنولوجيا والأدوات المؤسسية المتطورة اللازمة لتوسيع النفاذ للنظام المالي، مع الإشارة الى مواطن الضعف المتواجدة في البنية التحتية.

**الحماية:** وجود مفهوم شامل لحماية المستهلك في إطار القواعد المتعارف عليها للحكومة ومقدمي الخدمة والمستهلكين.

**التمكين:** العمل على محو الأمية المالية للأفراد للاستفادة من الخدمات المالية على نطاق واسع.

**التعاون:** خلق البيئة المؤسسية المواتية لنشر الخدمات المالية في إطار واضح من المسائلة والمحاسبة الحكومية، وأيضا العمل على تشجيع الشراكة والتشاور والاستشارة بين الحكومة والقطاعات المالية.

**المعرفة:** الاستفادة من قواعد البيانات المحسنة من أجل استخدام السياسة القائمة على الأدلة وتقييم مدى الانجاز وغيرها من الأدوات الاخرى.

---

(١) ستتناول الدراسة معوقات الشمول المالى في المطلب الثاني من هذا المبحث.

(٢) حنين محمد بدر، "دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق ----"، مرجع سابق. ص٢٠

(٣) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، المحور العاشر " فرص وتحديات النفاذ إلى الخدمات المالية والمصرفية والتمويل في الدول العربية"، ٢٠١٢ ص ٢١٤.

**التناسب:** بناء سياسة واطار تنظيمي يقوم بتدنية المخاطر وتعظيم مزايا المنتجات المالية المتطورة على أساس استيعاب الثغرات والعوائق الموجودة في القواعد التنظيمية القائمة ومحاولة تجاوزها.

**الإطار:** الأخذ في الاعتبار عند وضع إطار تنظيمي للنفاذ الشامل المعايير الدولية والظروف المحلية اللازمة لضمان بيئة تنافسية وإطار تنظيمي يتصف بالمرونة على أساس مواجهة المخاطر المتعلقة بغسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب .

## المطلب الثاني

## أهداف الشمول المالي

هناك العديد من الاهداف التي تسعي الحكومات إلى تحقيقها وهى بصدد تحقيق الشمول المالي ومن أهم تلك الأهداف:

**أولاً: أهداف اقتصادية Economic Objectives**

٤. التطور المالي وتحسين الوصول إلى الخدمات المصرفية والخدمات ذات الصلة لا يسرع فقط النمو الاقتصادي ولكن أيضا يحد من عدم المساواة في الدخل والفقر. الشمول المالي هو السبب والنتيجة للتنمية الاقتصادية. كلما زاد الشمول المالي ، ستزداد التنمية الاقتصادية. من ناحية أخرى تؤدي التنمية الاقتصادية إلى زيادة الشمول المالي. سيتيح ذلك فرص لمشاركة الجميع والاستفادة من الأنشطة التنموية[١].

- رفع الدخل الشهري للأفراد، ما يحفز الاقتصاد.
- تخفيض حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدولة من خلال اتاحة الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع خاصة الفقيرة والمهمشة منها. مثل؛ المشروعات متناهية الصغر[٢] والصغيرة[٣] والمتوسطة فمن

---

([1]) Uma .H.R, Rupa.K.N, "The Role of SHGS in Financial Inclusion. A Case Study", op.cit, p1

[٢] تعريف المشروعات المشروعات الصغيرة والمتوسطة سيظل متبايناً ، ويختلف تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بين الدول الصناعية والنامية مما يجعل من الصعوبة إجراء المقارنة بينهما، فالمشروعات التي تعتبر متوسطة في الدول النامية تعد صغيرة في الدول الصناعية، كما أن المشروعات الكبيرة في الدول النامية تعد متوسطة في الدول الصناعية. وفي مصر يقصد بالمنشأة متناهية الصغر كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو خدميا أو تجاريا والتي يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه. انظر

بنك الاستثمار القومي ،"المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، قطاع الاستثمار والموارد الدعم الفني للاستثمار دراسات دورية إعداد هبة عبد الدايم، فبراير ٢٠١٧.ص٤

[٣] و يقصد بالمنشأة الصغيرة في مصر كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو تجاريا أو خدميا ولا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها علي خمسين عامل .بنك الاستثمار القومي ،"المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، مرجع سابق، ص٤

الجدير بالذكر تشير دراسة قامت بها منظمة العمل الدولية عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوجود اكثر من ٢٥ تعريفا مختلفا في ٢٥ بلد اجريت عليها الدراسة بالاضافة الى تباين في التعريف بين المنظمات الدولية والاقليمية فالبنك الدولي يعتمد تعريف للمشروعات الصغيرة بانها التي يعمل بها حتى ٥٠ عامل و إجمالي الأصول والمبيعات حتى ٣ مليون دولار و

المتعارف عليه ان التعاملات المالية لهذه الفئات تتم بمنأي بعيد تماما عن التعاملات البنكية وبالتالي فان ضم هذه الفئات للتعاملات البنكية يمكن الدولة من الحصول على المعلومات اللازمة عن التعاملات المالية لانشطتهم مثل حجم الانتاج والأرباح المحققة وغيرها وهو ما يؤدي الى تقليل حجم الاقتصاد غير الرسمي وإحلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة محل الاقتصاد غير الرسمي وهو ما يعمل على رفع معدلات النمو الاقتصادي[١] .

- المساهمة في دمج مشاريع القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي، وقد يؤدى ذلك لزيادة حجم النشاط الاقتصادي الرسمي، بما يسمح للحكومة بزيادة إيراداتها الضريبية.
- الوصول ليس فقط للفئات الأقل دخلاً لكن أيضًا سكان المناطق النائية والبعيدة عن المدن الكبرى، التي لا يوجد بها بنوك. من خلال التوجه إلى الناس التي خرجت من أشكال اقتصاد الدولة.
- خلق فرص عمل جديدة، الأمر الذي يحقق النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام، وبالتالي خفض معدلات البطالة والفقر وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشة، حيث ان وصول التمويل والخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع وقطاعات الأعمال له دور فعال في معالجة مشاكل البطالة على المديين القصير والمتوسط وتحقيق النمو الاقتصادي الأكثر شمولاً، الذي يمثل الهاجس الأهم أمام السياسات الاقتصادية الراهنة، حيث صنفت الدول العربية عام ٢٠١٧ ضمن أعلى عشرة مناطق في العالم من حيث معدلات البطالة خاصة بين الشباب. ولاشك ان تعزيز الشمول المالي ينعكس ايجابياً في تعميق القطاع المالى والمصرفي وتعزيز استقراره وسلامته وتقويه دوره في خدمة أجندة النمو الاقتصادي الشامل[٢].

**ثانياً: هدف تعبئة المدخرات Mobilizing of Saving**

اذا تم توفير قنوات أبسط تستوعب الأفراد مع تسهيل الخدمات المصرفية، يمكن تعبئة المدخرات التي تتعطل عادة مع الأسر أو مع وكالات غير رسمية.

**ثالثاً: أهداف مالية**

---

المشروعات المتناهية الصغر حتى ١٠ عمال والمبيعات الاجمالية السنوية حتى ١٠٠ الف دولار وإجمالي الأصول حتى ١٠٠٠٠ دولار بينما المشروعات المتوسطه حتى ٣٠٠ عامل واجمالي الأصول والمبيعات حتى ١٠ مليون دولار وفقاً لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة يتم تعريف المشروعات الصغيرة بانها تلك التي يعمل بها من ٢٠ لمائة فرد والمتوسطة تلك التي يعمل بها من ١٠١ الى ٥٠٠ فرد انظر : د/حسين عبد المطلب الاسرج، "المشروعات الصغيره والمتوسطه ودورها في التشغيل في الدول العربية"، دون ناشر، دون تاريخ، ص ٨

[١] مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية ٢٠١٧.

[٢] يسر برنيه وأخرون، "الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب"، أمانة مجلس محافظى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، رقم ١٠٩ ، ٢٠١٩، صVII.

- تكشف مجموعة متزايدة من البحوث ان هناك منافع انمائية عديدة يمكن تحقيقها من الشمول المالي، لاسيما من استخدام الخدمات المالية الرقمية بما فيها الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة، و بطاقات الدفع، وغيرها من التكنولوجيا المالية[١].
- تحقيق الاستقرار المالي، فعدم تحقيق الاستقرار الاقتصادي يحدث نتيجة وجود خلل في السياسات المطبقة من البنك المركزي مما يعرض النظام المالي لصدمات ناتجة عن عدم توافر المعلومات الكافية عن حجم الانتاج والادخار الفعلي في المجتمع ومن ثم عدم القدرة على توجيه تلك المدخرات الى الفرص الاستثمارية وبالتالي فان النظام المالي الذي لا يتضمن كافة الشرائح السكانية لا تتوافر لديه المعلومات الكافية عن حجم الانتاج والاستثمار الفعلي في المجتمع ومن ثم يرتفع احتمال تعرضه للصدمات المالية والتي قد تؤثر بشكل مباشر على اقتصاد الدولة.
- جذب مزيد من المتعاملين الى القطاع المالي الرسمى، بزيادة توعية مصرفية.
- توفير سوق أكبر للنظام المالي لخدمة متطلبات واحتياجات شريحة كبيرة من المجتمع ، هناك حاجة لسوق مالية أكبر. وهذا يوفر فرصة لتوسع المشاركين الحاليين ودخول جدد.

**رابعاً: أهداف اجتماعية Social Objective**

- ان تبني استراتيجية فعالة لتشجيع الشمول المالي يمكن ان يساهم بصفة أساسية في مواجهة الفقر، وذلك من خلال مبادرات دعم المشروعات متناهية الصغر والمشاريع المنزلية وريادة الأعمال.
- كما يهدف الشمول المالي إلى تحقيق نمو عادل في القطاعات المختلفة داخل المجتمع مما يؤدي إلى تقليل التفاوت في الحصول على الخدمات المالية.
- يحكم الشمول المالي بالجانب الاجتماعي من خلال الاهتمام بالفقراء ومحدودي الدخل بتقديم الخدمات المالية لهم بشكل عادل وأسعار مخفضة بالاضافة الى حمايتهم من سوء الاستغلال عن طريق الوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأى نوع من الرقابة بالاضافة الي ارتفاع أسعارها نسبياً[٢].
- هناك العديد من المكاسب التي يمكن تحقيقها من خلال تمكين النساء مالياً وتعزيز مشاركتهن الاقتصادية. ذلك ان المرأة لديها من الامكانيات التي تمكنها من الادخار المالي وإدارة الأموال وشئون الأسرة ، مهما كانت مواردها محدودة أو متقلبة.

---

[١] آسلي ديميرجوتش كونت وأخرون، "قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي"، مجموعة البنك الدولي، ٢٠١٧، ص١.

[٢] علياء عبد الحميد محمد واصل، "دور تطبيقات تكنولوجيا المعلومات محاسبيا ومهنيا في تفعيل متطلبات الشمول المالي لتحقيق استراتيجيه مصر ٢٠ ٣٠ دراسه ميدانيه"، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبيه كليه التجاره جامعه الاسكندريه العدد الثاني المجلد الثالث مايو ٢٠١٩ ص ١١٩ ١٢٠

ففي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن فرص زيادة الشمول المالي كبيرة للنساء. فحالياً، يمتلك ٥٢٪ من الرجال حسابات مقابل نسبة لا تتجاوز ٣٥٪ من النساء، وهي أكبر فجوة بين الجنسين مقارنةً بالمناطق الأخرى[١].

## المطلب الثالث

## معوقات تحقيق الشمول المالي

العديد من الناس لا يمكنهم الوصول الى الخدمات والمنتجات المالية المناسبة في الوقت الحالي ويواجهون معوقات في حصولهم على الائتمان أو النصائح المالية المفيدة ( الفعالة) ويواجهون قيود في فتح الحسابات البنكية والتعامل معها[٢].

وهو ما يسمي بالاقصاء أو الاستبعاد المالي Financial Exclusion. والاستبعاد المالي آفة يعاني منها الملايين من الناس ، فبرفع التكلفة التي يتحملونها نجعلهم عرضة للاقتراض غير الرسمى أو غير القانوني.

ويشير المؤشر العالمي للشمول المالي إلى أن مستويات الشمول المالي تختلف في جميع أنحاء العالم ، مع أعلى مستوياتها تتواجد نسب البالغين المستبعدين مالياً على الأرجح في البلدان التي ترتفع فيها مستويات الفقر أو عدم المساواة ، بما في ذلك نسبة كبيرة من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. (تشير بيانات Findex إلى أن ٣٢.٨٪ فقط من الأفراد الذين تبلغ أعمارهم ١٥ عامًا فأكثر في البلدان النامية في أفريقيا جنوب الصحراء لديهم حساب في مؤسسة مالية رسمية في عام ٢٠١٧ بالمقارنة بعام ٢٠١٤ كانت النسبة ٢٨.٨ % وفي عام ٢٠١١ كانت ٢٣.٢٪ ).

ولان عموم البالغين تقريباً يملكون حسابات في البلدان مرتفعة الدخل فقد وصلت إلى ٩٣.٧٪ في عام ٢٠١٧ مقارنة ب ٩٢.٨٪ في عام ٢٠١٤، وفي المقابل فان جميع البالغين الذين ليست لديهم حسابات يعيشون في العالم النامي، وبالفعل يعيش قرابة النصف في سبعة بلدان نامية فقط هي: الصين، وبنجلاديش، والهند، وإندونيسيا، والمكسيك، وباكستان، ونيجيريا.

والاقصاء المالي أو الاستبعاد المالي أو عدم الحصول على المنتجات والخدمات المالية المناسبة يمكن ان تنشأ لمجموعة متنوعة من الأسباب في كثير من الأحيان غالباً لاسباب مترابطة، منها:

١. الاستبعاد بسبب وجود رسوم غير مناسبة أو مرتفعة للغاية مما يجعل الشخص يقبل أسعار فائدة مقرضين عتبة الباب doorstep lending –والتى تكون تكلفتها مرتفعة جداً بالمقارنة بأنواع الائتمان الأخرى–، وغيرها من منتجات الائتمان البديلة قد تكون عالية وتؤدي الى دائرة مفرغة من التعثر. ومن ذلك رسوم فتح الحساب

---

(١) البنك الدولي، " المؤشر العالمي للشمول المالي يكشف التزايد المطرد في الشمول المالي مع استمرار الفجوات"، البنك الدولي، ٢٠١٨/٤/١٩.

(2) House of Commons, “Financial Inclusion, Credit, Saving, Advice, & Insurance”, House of Commons, Treasury Committee, Twelfth Report, of Session, 2005-2006. P.3

بالاضافة الى الرسوم الدورية (الشهرية و/ أو الفصلية و /أو السنوية ) لفتح الحساب. التي قد تتجاوز في بعض الاحيان العائد المحقق[١].

٢. بالاضافة إلى ارتفاع تكلفة الاقراض الشخصي التى تتراوح ما بين ١٧-٢٠٪ مما يؤدي إلى عزوف الناس عن الاقتراض.

٣. الاقصاء بسبب المعتقدات الدينية أو القيود الثقافية الأخرى ؛ مثل الخدمات المالية المحظورة وفقاً للدين كسعر الفائدة[٢] على سبيل المثال.

---

[1] House of Commons, "Financial Inclusion, Credit, Saving, Advice, & Insurance", op.cit .p 8

[٢]يعتبر موضوع الفائدة البنكية من الناحية الشرعية ، ومدى اعتباره من قبيل الربا المحرم شرعاً، والذي على أساسه تعتبر البنوك التقليدية مخالفة للشريعة الاسلامية، هو محور الخلاف بين القائلين بتحريم الفائدة البنكية والقائلين بحلها، فعلى حين ذهبت معظم الفتاوى الصادرة عن المجامع الاسلامية، الى تحريم فوائد البنوك باعتبارها ربا يتعارض والشريعة الاسلامية، ومن ذلك المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الاسلامية المنعقد بالقاهرة في مايو١٩٦٥، ومجلس مجمع الفقه الاسلامي المنبثق عن منظمة المؤتمر الاسلامي في دورة انعقاده بجده في ديسمبر ١٩٨٥. وقرار مجلس المجمع الفقهي الاسلامي في دورته التاسعة المنعقدة بمبني رابطة العالم الاسلامي بمكة المكرمة في ٣٠ مارس ١٩٨٦، استناداً الى ان التعامل بالربا منهي عنه شرعاً بأى صورة من الصور، أخذاً أو عطاءً....**ومن جانب أخر** ذهب مجمع البحوث الاسلامية بالقاهرة ، بأغلبية الحاضرين في جلسته بتاريخ ٢٠٠٢/١٠/٣١ ، الى ان فوائد البنوك حلال شرعاً ، استناداً الى جواز استثمار الأموال في البنوك مع تحديد العائد مقدماً باعتباره نوعاً من الوكالة ، وان الأموال التي تودع في البنوك تدخل في التنمية والصناعات الوطنية، وتمثل جزءاً مهماً في اقتصاد الدولة، ومن ثم تنتفي شبهة الربا واستغلال طرف لأخر . ذلك لأن المتعاملين بالبنوك، يقومون بتقديم أموالهم ومدخراتهم الي البنك ليكون وكيلاً عنهم في استثمارها في معاملاته المشروعة مقابل حصولهم على الربح، الذى يحدد مقدماً في مدد يتفق عليها.

وأنه لابأس من ان تحدد البنوك لهؤلاء المتعاملين الأرباح أو الفوائد مقدماً، لأن هذا التحديد انما يتم بعد دراسة دقيقة لأحوال الأسواق العالمية والمحلية للأوضاع الاقتصادية في المجتمع، ولظروف كل معاملة ونوعها، ومتوسط أرباحها، مع مراعاة ان هذا التحديد قابل للزيادة والنقص، وان الذي يقوم بهذا التحديد هو المسئول في البنك طبقاً للتعليمات التي تصدرها الجهة المختصة في الدولة.

ولهذا التحديد فوائده، لاسيما في زماننا الذي كثر فيه الانحراف عن الحق والصدق، فهو يفيد صاحب المال ، والقائمين على إدارة البنوك المستثمرة فيها الأموال، حيث يمكن التحديد صاحب المال من ان ينظم حياته، ويحث القائمين على إدارة البنوك على بذل الجهد في نشاطهم لتحقيق ما يزيد على الربح المحدد لصاحب المال، حتى يعود الفائض عليهم حقاً خالصاً لهم ، وحتى لو خسر البنك في صفقة ما فانه يربح في صفقات أخرى، وبذلك تغطي الأرباح الخسائر، ومع ذلك فانه في حالة حدوث خسارة فان الأمر مرده إلى القضاء.

ويعقب أ.د/ رمضان صديق "ولأنه ليس من اختصاصنا ترجيح رأي على آخر، فإننا نرى وجود البنوك الاسلامية تمنح المؤيدين لحرمة الفوائد البنكية فرصة استثمار أموالهم في البنوك الاسلامية دون الخوف من التردي في شبهة الربا".

انظر :أ.د رمضان صديق محمد ،"اقتصادات النقود والبنوك والتجارة الخارجية "، دار النهضة العربية ،٢٠٠٦. هامش ص ١٣٩ وما بعدها.

وقد أصدرت دار الافتاء المصرية فتوي بتاريخ ٢٨ /٢٠١٦/٣ عن **"فوائد البنوك والتعامل معها"** على النحو التالي "فوائدُ البنوكِ ودفاترِ التوفيرِ مِن الأُمُورِ المُختَلَفِ في تصويرها وتكييفها بين العلماء المُعاصِرِين، والذي استقرت عليه الفتوى أن الإيداع في البنوك ودفاتر التوفير ونحوها هو من باب عقود التمويل المستحدثة لا القروض التي تجر النفع المحرم، ولا علاقة لها بالربا،

٤. الاقصاء بسبب انخفاض الدخل، أو الاقصاء بسبب الاعاقة قد يجد ذوي الاحتياجات الخاصة صعوبة في الوصول إلى الاماكن ، أو وصعوبة في استيعاب المواد التسويقية.

٥. الاستبعاد المحلي: عدم وصول الخدمات والمنتجات المالية المناسبة الى الأماكن النائية.

بالنسبة لعدد كبير من المناطق النائية والتي يتعذر الوصول إليها ، تعمل المسافة المادية كمانع يحول دون الوصول إلى المؤسسات المالية والوصول إلى الخدمات المالية المتنوعة[١].

حيث تعمل معظم البنوك التجارية فقط في المناطق التجارية وتضع هذه البنوك فروعها في مناطق مربحة. ومن ثم فإن السكان الذين يعيشون في المناطق الريفية والنائية يجدون صعوبة في الوصول إلى الخدمات المالية. على الرغم من أن المسافة الفعالة تتعلق بالبنية التحتية للنقل بقدر ما تتعلق بالمسافة المادية ، إلا أن عوامل مثل كثافة السكان والأراضي الريفية والبعيدة وتنقل السكان (أي الأشخاص الذين يتمتعون بدرجة عالية من التنقل وليس لديهم عنوان ثابت أو رسمي) وما إلى ذلك تؤثر أيضًا على الوصول إلى هذه الخدمات[٢].

الجدير بالذكر في هذا الشأن ان المؤشر العالمي للشمول المالي قد استبعد بعض المدن من بعض الدول وبالتالي لا تشملهم البيانات الخاصة بدولهم، ومن بين تلك الدول مصر، فتم استبعاد بعض المحافظات الحدودية منها مطروح وشمال سيناء، والمبرر في ذلك بعد المدن وقلة الكثافة السكانية بها.

٦. المتطلبات التنظيمية اللوائح التي تفرضها الحكومات أو الهيئات الرقابية المالية، تلعب دوراً قيماً في تعزيز حماية المستهلك ، ولكن الافراط في اللوائح أو تنفيذها بطريقة لا تأخذ في الحسبان الظروف الخاصة التي يواجهها الأفراد ، قد تزيد من حدتها المالية.

**٧. الاستبعاد الذاتي**

عندما يشعر الأفراد ان هناك نقاط محدودة يمكنهم الاستفادة منها أو التوقع بأنه سيتم رفضهم عند استخدام الخدمات المالية أو عدم الرغبة في الاستفادة أو الانخراط في صناعة الخدمات المالية نتيجة التجارب السابقة.

٨-قد يواجه الشخص صعوبة في الحصول على المعلومات التي يحتاجها بسبب متطلبات مقدمي الخدمات ( الذين لا يرغبون في اقراض اشخاص دون سجل ائتماني).

**٩- المعرفة المحدودة بالخدمات المالية**

---

والذي عليه التحقيق والعمل جواز استحداث عقود جديدة إذا خلت من الغرر والضرر، وهذا ما جرى عليه قانون البنوك المصري رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣م، ولائحته التنفيذية الصادرة عام ٢٠٠٤م، وحكم الحاكم يرفع الخلاف، فليست الأرباح حرامًا؛ لأنها ليست فوائد قروض، وإنما هي عبارة عن أرباح تمويلية ناتجة عن عقود تحقق مصالح أطرافها، ولذلك يجوز أخذها شرعًا" . -dar alifta.orgرقم مسلسل ٣٦١٦.

(1) Sarath Chandran, "Financial Inclusion Strategies for Inclusive Growth in India", op.cit. Pp 4-5

(2) Badar Alam Iqbala, Shaista Sami, "Role of Banks in financial inclusion in India", op.cit.. P.646

يعتبر التعليم الأساسي غير المكتمل ومحو الأمية المالية من العقبات الرئيسية التي تحول دون الوصول إلى الخدمات المالية المختلفة للأفراد. تلك الفئة لا تدرك أهمية المنتجات المالية المختلفة ، مثل الحسابات المصرفية وتسهيلات الشيكات والقرض المصرفي أو السحب على المكشوف والتأمين. إذا كان الأشخاص يتمتعون بمعرفة مالية مناسبة ، فإنه يشجع على استخدام العديد من المنتجات المالية من قبل وكلاء اقتصاديين مختلفين مثل وكلاء الأعمال والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات التمويلية الصغيرة وما إلى ذلك. [١]

وفي إحدي الدراسات للتعرف على معوقات الشمول المالي في إفريقيا، حيث تم استخدام بيانات البنك الدولى لعام ٢٠١٤ بالتطبيق على ٢٠ دولة من منطقة الصحراء الكبرى . وتوصلت الدراسة إلى ان الأمية هى المعوق الرئيسي للشمول المالي في تلك المنطقة، بالاضافة إلى انها تقدم دليلاً واضحاً على ان تعزيز مستويات المعرفة والكتابة في بلد ما يمكن ان يساهم بشكل كبير في بناء مجتمعات تتمتع بارتفاع معدلات الشمول المالي [٢].

١٠-قد لا يتمكن الفرد من الوصول الى المعلومات التسويقية أو قد يواجه صعوبة خاصة في الاختيار بين المنتجات المالية المعقدة.

حيث تربط الشمول المالي والثقافة المالية علاقة وثيقة حيث يشكل فهم المنتجات والخدمات المصرفية شرطاً أساسياً لتعميمها وحسن استخدامها والاستفادة منها بشكل فعال . وبالمثل، فان امتلاك حساب مصرفي يعمل كحافز لفهم أفضل للمفاهيم والمبادئ المالية. وعادة ما يرتبط انخفاض معدلات الشمول المالي بتدني مستوى الثقافة المالية، لذلك أصبح التعليم المالي أمراً ضرورياً لتسهيل الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية والتشجيع على استخدامها[٣].

١١-انخفاض ثقة العملاء في الادخار عبر الأطر الرسمية ، منها الخوف من الملاحقة الضريبية بالكشف عن الدخول، أو صعوبة الحصول على الأموال التى تتخطى حدود السحب اليومي بعد انتهاء ساعات العمل الرسمية. وهنا من الضروري ان يلعب الشمول المالي دور بارز في زيادة التوعية بأهمية الأوعية الادخارية الرسمية، والتوعية كذلك بالطرق الالكترونية للمعاملات والدفع بدلاً من استخدام السيولة النقدية.

---

[1] Badar Alam Iqbala, Shaista Sami, “Role of Banks in financial inclusion in India”, op.cit. P.647

[٢] د/ احمد محمود محمد، احمد محمد عبدالحى، " دور الشمول المالي في تعزيز مستوى ثقة العملاء في الخدمات المصرفية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ع٢ مجلد ٤٩ ، ٢٠١٩، ص٤٣٧.

[٣] اتحاد المصارف العربية، " الثقافة المالية شرط أساسي لتحقيق الشمول المالي"، اتحاد المصارف العربية، ادارة الدراسات والبحوث، ٢٠١٧/١١/٢٢.

وقد اهتمت إحدى الدراسات[١] باسباب انخفاض نسبة الشمول المالي مقاساً بمؤشر ملكية الحسابات المصرفية في المنطقة العربية، وقد يكون تدني نسبة الشمول المالي في بعض الدول إما نتيجة بعد المسافات، أو إرتفاع كلفة الخدمات المالية، أو عدم كفاية رصيد أو أموال العميل، أو عدم توفر الوثائق والشروط اللازمة لفتح حساب مصرفي، أو نتيجة لعدم الثقة في المؤسسات المالية، أو لأسباب دينية وتفضيل العملاء للخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

ويوضح الجدول التالي الأسباب المختلفة لعدم امتلاك حسابات بالأرقام.

| | المؤسسات المالية بعيدة جداً | ارتفاع تكلفة الخدمات المالية | رصيد العميل غير كاف | عدم وجود الوثائق اللازمة | عدم الثقة في المؤسسات المالية | أسباب دينية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الامارات | 16.5 | 27.7 | 48.3 | 26.6 | 9.2 | 6.4 |
| البحرين | 12.0 | 20.1 | 56.3 | 22.1 | 7.6 | 5. |
| الكويت | 6.9 | 30.8 | 65.8 | 23.8 | 5.9 | 2.6 |
| السعودية | 13.5 | 28.1 | 65.8 | 21.6 | 7.9 | 7.1 |
| الجزائر | 6.8 | 8.7 | 35.5 | 11.5 | 14.6 | 7.6 |
| الاردن | 5.0 | 35.3 | 75.4 | 14.3 | 16.0 | 17.7 |
| تونس | 53.5 | 70.9 | 79.8 | 15.1 | 55.2 | 15.3 |
| مصر | 7.0 | 17.7 | 83.2 | 12.7 | 5.2 | 4.7 |
| المغرب | 3.5 | 11.2 | 72.3 | 7.6 | 7.3 | 4.1 |

المصدر البنك الدولي[٢]

وتتصدر تونس الدول العربية من حيث نسبة البالغين الذين لا يملكون حسابات مصرفية نتيجةُ بعد المسافات ٥٣.٥ % وإرتفاع كلفة الخدمات المالية ٧٠.٩ % وعدم الثقة في المؤسسات المالية (٥٥.٢٪) . ويعاني المستبعدون ماليا في ليبيا من عدم وجود الوثائق اللازمة لفتح حسابات مصرفية أكثر من أية دولة عربية أخرى ٣٣.٨٪ أما فيما يخص العائق الديني، فإن النسبة الأكبر من المستبعدين مالياً نتيجة أسباب دينية هم أردنيون ١٧.٧ %.

ووفقاً للبيانات الواردة أعلاه، أفاد معظم البالغين الذين لا يملكون حسابات مصرفية في جميع الدول العربية أن السبب الرئيسي وراء ذلك هو عدم كفاية الأرصدة أو الأموال لديهم، ويعاني المصريون تحديداً من هذا العائق، حيث أفاد أكثر من ٨٣ % من

---

[١] مذكور لدي: اتحاد المصارف العربية" واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه"، مجلة اتحاد المصارف العربية، ع ٤٥٨، يناير ٢٠١٩. ص١٦

[٢] مذكور لدي: اتحاد المصارف العربية" واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه"، مرجع سابق. ص١٧

المســـتبعدين ماليـــاًفي مصـــر، أن الســـبب الرئيســـي وراء عـــدم امـــتلاكهم حســـابات مصـــرفية هـــو عدم كفاية الأموال (Insufficient Funds).

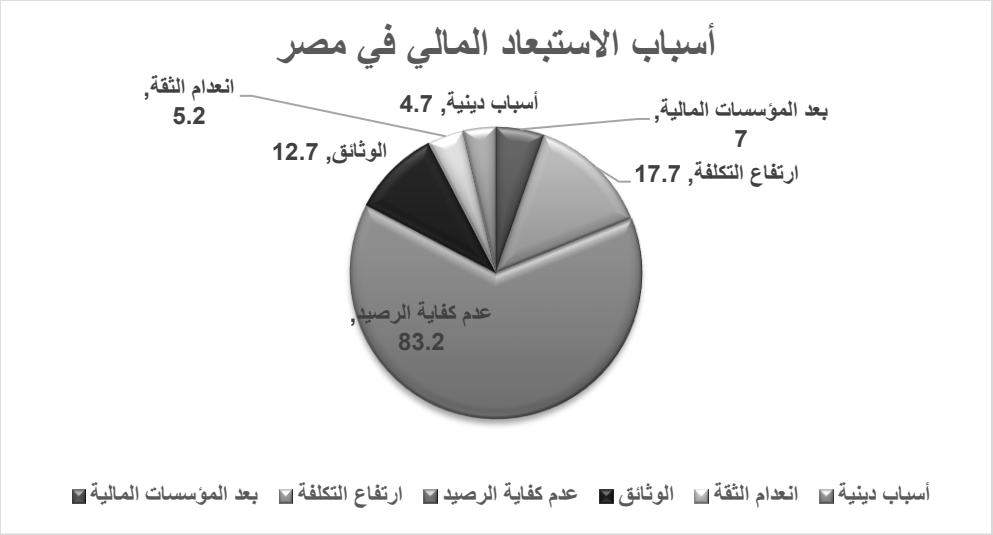


المصدر البنك الدولي[١]

## المطلب الرابع

## معايير ومؤشرات الشمول المالي

ستتناول الدراسة في هذا المطلب مؤشرات الشمول المالي مع بعض البيانات عن بعض الدول ، وقبل ذلك الشروط الأساسية المقترح توافرها في مؤشرات الشمول المالي.

### الفرع الأول

### معايير الشمول المالى

بهدف التوافق حول تعريف موحد للشمول المالي دولياً ، وضعت مجموعة العمل المعنية ببيانات الشمول المالي التابعة للتحالف العالمي للشمول المالي، الشروط الأساسية التالية المقترح أن تتوفر في مؤشرات الشمول المالي[٢]:

– **الفائدة والملاءمة:** اختيار المؤشرات التي تساعد على وضع السياسات الوطنية للشمول المالي.

–**الاتساق:** ضمان اتساق القياس وقابلية المقارنة في الزمان والمكان.

–**التـــوازن:** تنـاول الشـمول المـالي لجـانبي العـرض –الوصـول للخـدمات الماليـة– والطلـب –الاسـتفادة مـن هـذه الخدمات–.

–**البراغماتية:** الاعتماد قدر الامكان على بيانات متوفرة ومتاحة لتقليل التكلفة والجهد.

–**المرونـــة:** مـا مـن شـك أن تحقيـق الشـمول المـالي مـرتبط بالسـياق الاقتصـادي والجغرافـي والاجتمـاعي والثقـافي للدولـة. ويختلـف بـاختلاف الظـروف والمـوارد بـين الـدول. بالتـالي فـان الشـروط الأساسـية المقترحـة فـي احتسـاب

---

[١] مذكور لدي: اتحاد المصارف العربية" واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه"، مرجع سابق. ص١٧

[٢] د. جـلال الـدين بـن رجـب ،"دراسـة حـول احتسـاب مؤشـر مركـب للشـمول المـالي وتقـدير العلاقـة بـين الشـمول المـالي والنـاتج المحلي الاجمالي في الدول العربية"، صندوق النقد العربي يونيو ٢٠١٨. ص ٢

مؤشـر الشـمول المـالي تمكـن البلـدان مـن التمتـع بقـدر كـاف مـن المرونـة فـي اختيـار التعريفـات و/ أو اسـتخدام مؤشرات بديلة

-**الطمـوح:** قيـاس الشـمول المـالي بدقـة، قـد يتطلـب بـذل جهـود ومـوارد إضـافية لمقابلـة الشـروط الاساسـية كمـا هـو محـدد. مـع ذلـك، مـن منطلـق المرونـة والبراغماتيـة، يمكـن اعتمـاد مؤشـرات بديلـة إذا تعـذر الحصـول علـى المؤشـرات الاساسـية، علـى أن يـتم تحسـين المؤشـرات فـي وقـت لاحـق، اعمـالاً بمبـدأ الطمـوح المبنـي علـى ديناميكية الشروط الاساسية.

## الفرع الثاني

## مؤشرات الشمول المالي

لقـد اتفـق أعضـاء الرابطـة العالميـة مـن أجـل الشـمول المـالي FIDWG فـي مـؤتمر لـوس كـابوس الـذي عقـد فـي ٢٠١٢ على تقديم توصية بان مؤشرات الشمول المالي الرئيسية هي[١]:

١. سهولة الوصول للخدمات المالية.
٢. الاستخدام الفعال للخدمات المالية من قبل كل المواطنين .
٣. تعزيز جودة الخدمات المالية .

ولكـن هنـاك عـدد مـن المؤشـرات الأخـرى التـى يسـتخدمها البنـك الـدولى لقيـاس معـدلات الشـمول المـالى فـي الـدول المختلفة.

**مؤشرات أو أبعاد الشمول المالي حسب منهجية البنك الدولي:**

**المؤشر الاول: استخدام الحسابات المصرفية**

- نسـبة البـالغين الـذين لهـم حسـاب مـالي فـي المؤسسـات الرسـمية مثـل البنـوك، ومكاتـب البريـد، ومؤسسـات التمويل الصغرى.
- الغرض من الحسابات (شخصية ، تجارية).
- عدد المعاملات ،الايداع والسحب.
- طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية، مثل أجهزة الصراف الالي، فروع البنك.

تُعـرِّف قاعـدة بيانـات Global Findex لعـام ٢٠١٧ ملكيـة الحسـاب علـى أنهـا تملـك حسـابًا فرديًـا أو مشـتركًا إمـا فـي مؤسسـة ماليـة أو مـن خـلال الهـاتف المحمـول. الفئـة الأولـى تشـمل حسـابات فـي بنـك أو نـوع آخـر مـن المؤسسـات الماليـة الرسـمية المنظمـة ، مثـل اتحـاد ائتمـاني أو تعـاوني أو مؤسسـات التمويـل الصـغيرة والثـاني يتكـون مـن الهـاتف المحمـول الخـدمات غيـر المرتبطـة بمؤسسـة ماليـة والتـي تُسـتخدم لـدفع الفـواتير أو للإرسال[٢]. ومن ذلك الخدمات المالية التى تقدمها شركات الاتصال المختلفة.

---

(1) ) worlds islamic finance, “financial inclusion”, worlds Islamic finance, marketplace malasya, 2015.

(2) World Bank, “Account Ownership”, Global Fidex Database, 2017, p 17

وتكشف بيانات هذا المؤشر أن نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات تبلغ حالياً ٦٩ %على مستوى العالم، أي بزيادة قدرها سبع نقاط مئوية منذ عام ٢٠١٤ . وتعنى هذه الأرقام أن ٥١٥ مليون بالغ تمكَّنوا من الاستفادة من الأدوات المالية [١].

وبالعودة إلى بيانات الشمول المالى لعام ٢٠١٤ ، تم إحراز تقدماً كبيراً كذلك في توسيع نطاق الشمول المالي، فقد ارتفع عدد الأشخاص الذين يمتلكون حساباً في مؤسسة مالية بنحو ٧٠٠ مليون شخص بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٤. ففي العام ٢٠١٤، امتلك ٦٢٪ من سكان العالم البالغين حساباً مصرفياً، حيث ارتفعت هذه النسبة من ٥١٪ عام ٢٠١١.

من جهة أخرى، توجد فوارق إقليمية واسعة في ملكية الحسابات حيث امتلك ٩٤٪ من البالغين في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) حساباً مصرفياً في العام ٢٠١٤ مقارنة مع ٥٤٪ في الدول النامية [٢].

**المؤشر الثاني :الادخار**

- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال ١٢ شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية، مثل البنوك ومكاتب البريد وغيرها.
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال ١٢ شهر الماضية باستخدام مؤسسة توفير غير رسمي أو أي شخص خارج الاسرة.
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلاف ذلك على سبيل المثال، الادخار في المنزل( خلال ١٢ شهر الماضية).
- و على الصعيد العالمي ، أفاد ٢١ بالمائة من البالغين أنهم ادخروا في الأشهر الـ ١٢ الماضية منهم ٤٤ في المائة في الاقتصادات مرتفعة الدخل و ١٦ في المائة في الاقتصادات النامية. كان الادخار لبدء نشاط تجاري أو تشغيله أو التوسع فيه، هي الأسباب التى أبلغ عنها نحو ١٤ في المائة في كل من الاقتصادات ذات الدخل المرتفع والبلدان النامية [٣].

**المؤشر الثالث :الاقتراض**

- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في ١٢ شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في ١٢ شهر الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية( بما في ذلك الاقتراض من الاسرة والاصدقاء ).

يعد مصدر القروض مؤشراً مهماً لمستوى الشمول المالي وكفاءة المؤسسات المالية الرسمية. ووفقاً للبنك الدولي، كانت المؤسسات المالية في دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية ذات الدخل المرتفع،

---

[١] آسلي ديميرجوتش- كونت وأخرون، "قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالى- قياس مستوى الشمول المالى وثورة التكنولوجيا المالية"، مرجع سابق، ص ٧، ٢.

[٢] اتحاد المصارف العربية، "واقع الشمول المالي في العالم العربي "، مرجع سابق

[3] The World Bank, "SAVING, CREDIT, AND FINANCIAL RESILIENCE", The Global Findex database, the World Bank, 2017, p 75

المصدر الدائم للقروض الجديدة في العام ٢٠١٤، حيث اقترض ١٨٪ من البالغين من مؤسسة مالية في الأشهر الـ١٢ السابقة للإستبيان. في جميع المناطق الأخرى، كانت العائلة والأصدقاء المصدر الأكثر شيوعاً للقروض الجديدة، حيث اقترض ٢٩٪ من البالغين في الدول النامية من العائلة والأصدقاء مقابل ٩٪ من مؤسسة مالية رسمية[١].

**المؤشر الرابع :المدفوعات**

- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الاجور أو المدفوعات الحكومية في ١٢ شهر الماضية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الاموال إلى أفراد الاسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خالل ١٢ شهر الماضية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال في ١٢ شهر الماضية.

هناك أدلة على أن تحويل المدفوعات من النقد إلى الحسابات له العديد من الفوائد المحتملة ، على سبيل المثال كلاً من المرسل والمستقبل ، خاصةً عندما يتعلق الأمر بالمدفوعات بعيدة المدى أو ذات القيمة المرتفعة يمكن للحسابات تحسين كفاءة المدفوعات وملاءمتها عن طريق خفض تكلفة إرسالها واستقبالها وزيادة سرعتها. على سبيل المثال ، متلقي المدفوعات النقدية في المناطق الريفية غالبا ما يضطر إلى السفر لمسافات طويلة إلى فرع البنك ، أو مكتب الحوالات ، أو المكتب الحكومي لتلقي تحويل أو دفع تحويل حكومي. قد يتطلب دفع الفواتير أو إرسال الحوالات القيام برحلات مماثلة. و في النيجر على سبيل المثال توصلت دراسة إلى أن صرف الحوالات عن طريق التحويل عبر الهاتف المحمول قد خفض السفر الكلي ووقت الانتظار حتى ربع الوقت المطلوب لتحصيل التحويلات النقدية اليدوية[٢].

**-المؤشر الخامس: التأمين**

- النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم.
- النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات أو صيد الاسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم (محاصيلهم ومواشيهم)( ضد الكوارث الطبيعية هطول الامطار والعواصف.)

---

[١] اتحاد المصارف العربية، "واقع الشمول المالي في العالم العربي "، مرجع سابق.

[2] Asli Demirguc-Kunt & others, “Financial Inclusion and Inclusive Growth A Review of Recent Empirical Evidence”, Policy Research Working Paper 8040, world bank group, 2017, p 7-8

## المبحث الثاني

## ماهية الادخار ومحدداته

يعد الادخار من المتغيرات الاقتصادية الهامة التي تعزز النمو الاقتصادي، حيث يعتبر مصدر من مصادر التمويل الداخلي، وقد أظهرت نتائج العديد من الدراسات التطبيقية بان الدول التي يتمتع اقتصادها بازدياد معدلات الادخار حققت معدلات نمو اقتصادي عالية، فادراك العوامل التي تعتبر عائق في طريق الادخار وتؤثر على حجمه ومعدلات نموه لتعبئة المدخرات الوطنية وتوجيهها في المسار الاستثماري السليم أمر ضروري، لتنفيذ البرامج الاقتصادية. حيث يلعب الادخار دور مهم في توفير الموارد المالية الضرورية لتمويل الاستثمار المحلي، وذلك لتدعيم القاعدة الانتاجية للاقتصاد الوطني ، مما يسهم في تحقيق معدلات نمو مرتفعة[١].

تنمية الادخارات في مصر في الوقت الراهن أمر في غاية الأهمية ، فمن أهم العقبات التي تواجه تنفيذ البرامج الاقتصادية للحكومات بنجاح هو إيجاد مصادر تمويل كافية . لذلك قد يكون الادخار أحد أهم هذه المصادر. ولأنه هو السبيل لزيادة معدلات التراكم الرأسمالي. لذا تهتم الدراسة في هذا المبحث بماهية الادخار، وتشمل الدراسة مفهوم الادخار وأهميته الاقتصادية ومحدداته.

وستتناول الدراسة في هذا المبحث الادخار من خلال بيان مفهومه وأهميته الاقتصادية ومحدداته .

### المطلب الأول

### مفهوم الادخار

**أولاً: تعريف الادخار**

لقد عرفت النظريات الاقتصادية الادخار بانه ذلك الجزء من الدخل القومي الذي يفيض أو يزيد عن الانفاق الجاري ويحتفظ به للاستخدام المستقبلي.

من الممكن تعريف الادخار بانه ذلك الجزء من الدخل الذي لم ينفق على الاستهلاك الحالى ويؤجل للاستهلاك المستقبلي.

فيعد الادخار ، تضحية بالاستهلاك الحالي ، يزيد من تراكم رأس المال الذي ينتج بدوره مخرجات إضافية يمكن استخدامها في الاستهلاك المستقبلى[٢].

ويخضع الأفراد والعائلات للمفاضلة والاختيار بين الادخار لزيادة مواردهم وبين الاستهلاك ، التى يحقق الاشباع الحالي للرغبات. والمدخرات التي بدورها ستؤثر على قدرتهم على إشباع الرغبات في المستقبل. فهناك مفاضلات من قبل المدخرين بشكل صريح للغاية بشأن الاختيار بين تلبية الاحتياجات الآن ولاحقًا [٣] .

---

[١] حسن عبد الرحمن وأخرون، " محددات الادخار العائلي---"، عدد ١، ٢٠١٨ ص ٣٩

[2] MARK GERSOVITZ, “SAVING AND DEVELOPMENT”, Elsevier Science Publishers B.V., 1988, p382

[3] MARK GERSOVITZ, “SAVING AND DEVELOPMENT”, op.cit. p383.

## ثانياً: مكونات الادخار الكلى

يتكون الادخار الكلي من الادخار العام والادخار الخاص، ويتكون الادخار الخاص من الادخار العائلي وادخار الشركات ، أداء الادخار العائلي أفضل من ادخار الشركات أو حتى الادخار العام. فيشكل الادخار العائلي جزءاً كبيراً من حجم الادخار الكلي.

حيث يساهم الادخار العائلي بأكثر من ٨٠٪ من اجمالي الادخار. في أخر ٣٠ سنة اداء ادخار الشركات ضعيف للغاية ففي الفترة من ١٩٦٠ الى ٢٠٠٠ ، بلغ متوسط ادخار الشركات حوالي ١,٣٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي[١].

## ثالثاً: آليات الادخار

المدخرين مجموعة متنوعة من الناس ويستخدمون مجموعة متنوعة من آليات التوفير حسب احتياجاتهم. فهناك مجموعة واسعة من آليات الادخار الرسمية وغير الرسمية وتشمل الآليات الرسمية حسابات في مؤسسات رسمية بالبنوك والاتحادات الائتمانية ومؤسسات التمويل متناهى الصغر ومقدمي الأموال عبر الهاتف المحمول. والودائع والشهادات والاوراق المالية.

وتشمل الآليات غير الرسمية مجموعات الادخار ونادي ادخار غير رسمي، شخص موثوق خارج العائلة ومدخرات نقدية مخبأة في المنزل. وأفاد عدد كبير من البالغين بانهم قاموا بالادخار بصورة غير رسمية في العام الماضي مقارنة بمن قاموا بالادخار بشكل رسمي، هذا يشير الى ان الآليات غير الرسمية تقدم منتجات أو فوائد غير متاحة عبر المؤسسات المالية الادخارية مثل الثقة والراحة وبناء المجتمع[٢]. وقد ادخر حوالي ٥٦ بالمائة من البالغين في العالم مبالغ مالية بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ ، في حين أن ٢٧.٤ بالمائة فقط ادخروا في مؤسسة رسمية في نفس تلك الفترة. هذه الظاهرة واضحة بشكل خاص في البلدان النامية[٣].

**ومن بين تلك الأطر غير الرسمية:**

**١- الاكتناز**

يعد الاكتناز جزء من المال المدخر، وقد يقوم الشخص بعمل ذلك من خلال الاحتفاظ بالمال خارج المؤسسات الرسمية مثل الاحتفاظ بالمال في المنزل، أو لدى أحد الأقارب. والاكتناز ينظر إليه على انه إخراج جزء من المال من حركة التداول أو تجميد الأموال. فهو يعد حرمان للمجتمع من إعادة تدوير تلك الأموال وما قد يدره على الاقتصاد من منافع ، بسبب نقص الأموال التى يمكن ان توجه إلى الاستثمار.

فينظر إلى الاكتناز على انه جزء من الموارد المهدرة وبالتالي يعوق ويحد من عملية التشغيل الكامل، فلابد من القضاء على تلك الظاهرة من خلال حث الأفراد على الانخراط في الخدمات الرسمية.

**٢- جمعيات الادخار**

---

(1) Mohsin Hasnain , "the Impact of Demography, Growth & Public policy on household saving :A case study of Pakistan", Asia- Pacific Development Journal, vol. 13, no.2, 2006p 60

(2) Diana Deso & others, " Saving accouns", Master Card Fondation,n.date

(3) Sonia Di Giannatale & María José Roa, "Formal Saving in Developing Economies", IDB Working Paper Series Nº766, December 2016, p2

مجموعة الادخار (شبه رسمية) هي منظمة اجتماعية تم تشكيلها لمساعدة الأعضاء لادخار المال لغرض معين. بعض الأعضاء ، يشارك فقط في المجموعة لأنهم يعرفون آخرين يفعلون ذلك. ليس لديهم بالضرورة هدف ادخار واضح . المثالان الأكثر شيوعًا لمجموعات الادخار هما: [١]

**اتحاد المدخرات والائتمان بالتناوب**

ويظهر دور (ROSCA)[2] من خلال أخذ ودائع شهرية من كل عضو في المجموعة ثم إعطاء المبلغ الشهري كاملاً لأحد أعضاء المجموعة. المتلقي للمبلغ الشهري على أساس تناوب محدد سلفا ، ضمان حصول كل مشارك في النهاية على عائد كبير. بمجرد أن يتلقى العضو العائد ، يجب عليه الاستمرار المساهمة ولكن لن يصبح مؤهلاً للدفع التالي حتى لو أتيحت الفرصة للأعضاء الآخرين للحصول على واحدة مرة واحدة.

فتعقد اجتماعات دورية حيث يقوم الاعضاء بتقديم مساهمات الادخار المشترك، التي يسمى pot يتم منح المبلغ لعضو كل فترة بالتناوب حتى يحصل الجميع على دورهم[٣]. وهو ما يسمى في مصر بالجمعيات.

**جمعية الادخار والائتمان المتراكمة**

تعمل (ASCA) [٤] من خلال جمع الودائع الأسبوعية أو الشهرية من كل مجموعة عضو. يتم تجميع المبلغ المحصل بدلاً من توزيعها على عضو واحد في نهاية كل اجتماع مثل في روسكا. يتم وضعها في الصندوق المتراكم ، يمكن للمجموعة أن تفعل الكثير من الأشياء. يمكنهم إقراض أعضائه بدون فائدة أو مع الفائدة. معدل الفائدة الذي يتم بموجبه تقديم القروض لعضو المجموعة هو بشكل عام ١٠٪ والمدة عادة ١٠ أشهر. يحقق الصندوق دخلاً للمجموعة بطريقتين – أولاً ، دخل الفوائد من البنك على صندوق الادخار وثانياً من الفائدة المكتسبة من القروض الى يقدمونها لأعضاء المجموعة. إجمالي دخل صندوق المجموعة هو الدخل الذي يحصل عليه أعضاء المجموعة. هذه الطريقة يخدم كلاً من الادخار والاحتياجات الائتمانية للأعضاء بشكل مرن.

**٣- الادخار العيني**

ففي **كينيا** بدلاً من الحسابات يقوم الافراد عادة بالادخار في امتلاك حيوانات أو السلع المعمرة [٥]. وفي مصر عادة يتم الادخار العيني في صورة ذهب ، ويعد الصورة الأكثر شيوعاً.

---

(1) Jaheed Parvez and Muhymin Chowdhury, "The Potential of Using Digital Financial Services for Savings Groups", MOBILE SOLUTIONS TECHNICAL ASSISTANCE and RESEARCH (mSTAR), February 2016, p20

(2) Rotating Savings and Credit Association.

(3) pascaline Dupas, Jonathan Robinson, "Saving Constraints & Microenterprise development evidence", working paper, 14693 NBER, 2009, p.4

(4) Accumulated Savings and Credit Association.

(5) pascaline Dupas, Jonathan Robinson, "Saving Constraints & Microenterprise development evidence", op.cit, p.4

## المطلب الثاني

## الاهمية الاقتصادية للادخار

الادخـار ظـاهرة اقتصـادية أساسـية فـي حيـاة الأفـراد والمجتمعـات، وسـوف تتنـاول الدراسـة أهميـة الادخـار على المستوى الكلى وعلى المستوى الجزئي.

**أولاً: أهمية الادخار على المستوى الكلى**

- يعـد الادخـار فـائض الـدخل عـن الاسـتهلاك، أي انـه الفـرق بـين الـدخل ومـا ينفـق علـى سـلع الاسـتهلاك والخـدمات الاسـتهلاكية. وقـد أظهـر آدم سـميث وريكـاردو، وهمـا مـن أصـحاب مـذهب الحريـة الاقتصـادية، الاهتمـام الواضـح بالادخـار واسـتخدامه المثمـر. فقـد قـدم آدم سـميث نموذجـاً لزيـادة الثـروة والازدهـار يقـوم علـى قاعـدة التـراكم الرأسـمالي فكـل ازدهـار اقتصـادي مشـروط بتكـوين رأسـمالي سـابق، ولكـي يتحقـق هـذا التكوين الراسمالي لابد أن يسبقه ادخار[١].
- ويعتمد نمو الناتج المحلى لأي اقتصاد على تراكم رأس المال ، ويتطلب تراكم رأس المال الاستثمار ومقدارًا مكافئًا من المدخرات لمقابلته. اثنان من أهم القضايا في الاقتصاديات التنموية ، وبالنسبة للبلدان النامية ، هما كيفية تحفيز الاستثمار وكيفية تحقيق زيادة في مستوى المدخرات لتمويل زيادة الاستثمار[٢]. يوضح نموذج Solow أن معدلات الادخار المرتفعة تؤدي إلى معدل نمو مرتفع ، ولكن بشكل مؤقت فقط ، حتى يصل الاقتصاد إلى حالة الاستقرار الجديدة. سيؤدي الحفاظ على معدل ادخار مرتفع في الاقتصاد إلى الحفاظ على مستوى عالٍ من تراكم رأس المال ومستوى عالٍ من الإنتاج [٣] .
- وفي إحدى الدراسات[٤] التى أهتمت بالعلاقة بين الادخار العام والنمو الاقتصادي في البلدان النامية. استخدمت الدراسة عينة من ٣٢ دولة خلال١٩٦٠–١٩٨٠ وتوصلت إلى أن المزيد من الادخار الكلى يؤدي إلى نمو اقتصادي أعلى. تؤثر زيادة المدخرات على الادخار الوطني والاستثمار الوطني ، مما يؤدي في النهاية إلى نمو اقتصادي يمكن الحكومات من تعبئة وتخصيص الموارد بكفاءة. كما أن ارتفاع معدل الادخار للبلدان النامية يمثل أهمية تفوق أهميته للدول المتقدمة. بالنسبة لتلك البلدان قد تجد صعوبة في جذب رأس المال الأجنبي وبالتالى معدل ادخار أعلى يؤدي إلى معدل استثمار أعلى مما يزيد من معدل النمو. وفي المقابل ، لم يتم التوصل لأي تأثير في البلدان المتقدمة.
- طالما اعتبرت المدخرات محركًا للنمو الاقتصادي. كانت الدراسة أجريت في الصين أثبتت أن البلدان التي حققت تراكمًا مستدامًا لرأس المال الثابت تمكنت من تحقيق نمو اقتصادي وتنمية أعلى ومستدامة من بلدان اخرى. لا

---

[١] حسن عبد الرحمن واخرون ،"محددات الادخار العائلي في الاردن"، مرجع سابق، ص٣٩

[2] A. Thirlwall, "The mobilization of savings for growth and development in developing countries", Icfai University Journal of Applied Economics, 1, 1, 2002 , cited by, Bairamli nagi, Vassilis Kostoglou, "The Role of Savings in the Economic Development",International jornal of economic science & Applied Research, vol. 3 issue2, September 2010, p103

[3] Güngör Turan, Olesia Gjergji , "What is the Impact of Savings on Growth? ---", Mediterranean Journal of Social Sciences, Vol 5 No 13, June 2014, p630

[4] Y. Adema, J.A. Opschoor, "The Effects of Saving on Economic Growth Does more saving lead to more growth?", January 2015. P.21.

يمكن أن يكون تراكم رأس المال الثابت ممكنًا إلا من خلال المدخرات الكافية. فالبلدان النامية مقيدة دائمًا بنقص المدخرات والاستثمار ، على سبيل المثال يحد من التنمية الاقتصادية في أفريقيا جنوب الصحراء عدم كفاية المدخرات والاستثمار ، هذا هو أحد الأسباب الكامنة وراء أن أفريقيا لا تزال تُعرف باسم" أفقر قارات العالم". [١]

- الادخار يؤدي كذلك إلى الابتكار التقني والتقدم الذي يساعد اقتصاديات الحجم الكبير وزيادة التخصص مما يساعد على زيادة الإنتاجية ، مما يؤدى إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي. وبالتالي فإن الادخار يؤدي إلى الاستخدام الكامل للموارد النادرة المتاحة بطريقة فعالة ، وزيادة حجم الناتج القومي والدخل و العمالة ، وبالتالي حل مشاكل التضخم والبطالة وميزان المدفوعات ، الفقر وعدم المساواة ؛ وتحرير الاقتصاد من أعباء الديون الخارجية ويؤدي إلى حالة رفاهية أفضل. ويمكن كسر حلقات الفقر المفرغة في البلدان النامية بتنمية الادخار، وهو المفتاح الرئيسي للتنمية الاقتصادية أيضًا. بالإضافة إلى ذلك ، إنه جدير بالملاحظة أن بطء معدل التنمية في دول العالم الثالث يعزى عادة إلى المستويات المنخفضة من الادخار الوطني ، التي تحد من قدرتها على الاستثمار في تكوين رأس المال. هذا يؤدي إلى تدنى مستوى النمو الاقتصادي والتنمية عن البلدان الأخرى التي تساهم بما يكفي من الادخار [٢]

**ثانياً: أهمية الادخار على المستوى الجزئي**

بالاضافة إلى اهمية الادخار للمشروعات فهو يمكنها من سد النفقات غير المتوقعة التى تطرأ على المشروع ويزيد من قدرتها التشغيلية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها، يلعب الادخار دور هام بالنسبة للأفراد وعلى وجه الخصوص لمحدودى الدخل ومن ذلك:

– فهو يوفر مصدة مالية، ولذا يقلل من الحاجة إلى الائتمان المغالي فيه، اذا كان الناس ادخروا فانه على الأرجح ستقل المواقف التي يواجهون فيها الحاجة الى ائتمان باسعار معقولة وفي متناول اليد ولا يمكنهم الوصول إليه[٣].

– عمليه تراكم الادخار تدفع الناس لاستخدام الخدمات المالية وتزيد من شيوع الأفكار المالية والخدمات المالية.

– مالكوا الأصول والادخار لديهم دور حساس وهام ، فهو يتيح الفرص للناس ليغيروا الطريقة التي يفكرون بها حيال خططهم المستقبلية، والادخار يسمح للناس بتسيير أو إدارة أمورهم المالية يوماً بيوم أو حتى على الأجل المتوسط وكذلك الاستعداد للتقاعد[٤].

– أن الأسر الفقيرة لديها إنفاق تقديري. معظم الناس الذين يتم تصنيفهم على أنهم "فقراء" وفقا للإحصاءات الرسمية لا يملكون حتى القليل من الموارد are not living hand to

(1) Dhanya Jagadeesh, “The Impact of Savings in Economic Growth: An Empirical Study Based on Botswana”, International Journal of Research in Business Studies and Management Volume 2, Issue 9, September 2015. P.10

(2) Dhanya Jagadeesh, “The Impact of Savings in Economic Growth: An Empirical Study Based on Botswana”, op.cit. P.10

(3) House of Commons, “Financial Inclusion, Credit, Saving, Advice, & Insurance”, op.cit. P.39

(4) House of Commons, “Financial Inclusion, Credit, Saving, Advice, & Insurance”, op.cit. P.39

mouth. انهم غالبا ما يعيشون في ظروف قاسية ، دون أمن ، ودون كماليات. لكن ليس بدون خيارات ، إذا كان هناك ادخار[١].

تحتاج الاسر في كل مستوى دخل الى أدوات لمساعدتها على إدارة المخاطر، فان الاسر ذات الدخل المنخفض في جميع انحاء العالم النامي تتأثر بشكل غير متناسب بالأحداث السلبية. هذه الاحداث تتراوح بين الصدمات الذاتية للشخص مثل السرقة والطوارئ الصحية، التي تؤثر على الافراد، و الصدمات الجماعية مثل الاحداث المتعلقة بالمناخ والتغيرات الواسعة في سوق العمل التي تؤثر على مجموعة كبيرة من الناس[٢].

من المهم معرفة ما يعنيه الادخار للبعض، بالنسبة للأسر الفقيرة الذين يدخرون بانتظام أن يكون لديهم مصدر أموال خاص بهم يمكنهم السحب منه. يمكننا ببساطة توصيف مدى أهمية أن يكون للعائلات مكان آمن ومستقر لادخار أموالهم ، يمكنهم من تقليل فترات العوز لعائلاتهم أو دفع النفقات الطبية.

## المطلب الثالث

## محددات الادخار

يلعب الادخار دوراً مهماً في النمو الاقتصادي للبلد، وهناك العديد من العوامل التي تؤثر في حجم الادخار أي محدداته. وتتعدد محددات الادخار، فيعتمد معدل الادخار على عوامل مختلفة مثل الدخل، وأسعار الفائدة، والعوامل المالية والعوامل الديموغرافية بالاضافة الى العوامل النفسية والثقافية والاجتماعية.

وتقسم الدراسة تلك المحددات الي الدخل كأحد محددات الادخار، والعوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية كمحدد للادخار.

### الفرع الأول

### الدخل كأحد محددات الادخار

**أثر الدخل على الادخار**

الدخل هو أحد المحددات الهامة للقدرة على الادخار، وهناك عدة نظريات حول تأثير الدخل على حجم المدخرات في الأدبيات، والأكثر شيوعاً هي نظرية الدخل **المطلق** The Absolute Income Hypothesis. وهي نظرية اقترحها الخبير الاقتصادي الانجليزي جون ماينارد كينز تبحث العلاقة بين الدخل والاستهلاك وكذلك الدخل والادخار. ووفقا لهذه النظرية بزيادة الدخل الجاري يزداد الاستهلاك والادخار

(1) Dean Karlen, "the Impact of savings", financial access initiative, jan 2006. P 1

(2) Danielle Moore & othrs, "Building Resilience Through Financial Inclusion", innovation for poverty, IPA,2019, p3

ولكن ليس بنفس المعدل نصيب الانفاق الاستهلاكي من الدخل يكون اصغر (اقل) نصيب الادخار من الدخل يكون اكبر[١].ويعني ذلك انه بزيادة الدخل يزداد الادخار على حساب الاستهلاك.

فرضية **الدخل النسبي** The Relative Income Hypothesis تم تقديم فرضية الدخل النسبي بواسطة جيمس دوزينبيري[٢] وتوضح هذه النظرية؛ ان سلوك الادخار وسلوك الاستهلاك لدي الناس يعتمد على مستوى دخلهم بالنسبة للاخرين. أكثر من مستوى معيشتهم، نسبة الموارد التي ينفقها الشخص تعتمد بصفة أساسية على وضعه النسبي مع مراعاة توزيع الدخل والموارد.

فرضية **الدخل الدائم** The permanent Income Hypothesis تم طرح هذه النظرية من قبل ميلتون فريدمان و تفترض هذه النظرية ان استهلاك الشخص يتم تحديده ليس فقط من خلال موارده المتاحة ولكن يعتمد أيضا على دخله الدائم المتوقع في المستقبل. بمعنى اخر تفترض هذه النظرية ان التغيرات في الدخل الدائم اكثر من التغيرات في الدخل المؤقت هي التي تؤثر في انماط الاستهلاك [٣] وبالتبعية الادخار.

**فرضية دورة الحياة** Life cycle hypothesis تم تطوير هذه النظرية بواسطة Franco modigliai وطالبه وقامRichard Brumberg بتطوير النظرية واستند الى الملاحظات التي يعتمد عليها قرار الاستهلاك للعديد من الاشخاص تعتمد بصفه أساسية على الاصول المتاحة طوال حياتهم وعلى مستوى حياتهم الحالي.

وفقًا لفرضية دورة الحياة ، فإن نمط الادخار الناتج عن محاولة الأسرة تعظيم المنفعة مدى الحياة وفقًا لدخلها يكون التيار على شكل متعرج ، حيث يرتفع من المستويات المنخفضة في السنوات الأولى من الحياة الاقتصادية إلى مستويات عالية في السنوات اللاحقة ثم تنخفض إلى مستويات سلبية بعد التقاعد. ان الأسر

---

(1) Bozena Fraczek, "the Factors Affecting the level of Household Saving & their Influence on Economy Development", Conference Paper, International Scientific Financial Management of Firms & Financial Institutions Faculty of Economics, Finance Department, Ostrava, 2011.

(٢) في عام ١٩٤٩ قدم الاقتصادي ديزنبري .Duesenberry نظريته حول الاستهلاك ومدى ارتباطه بمستوى الدخل النسبي ومن ثم استخدام شكلاً جديداً لدالة الاستهلاك تختلف عن دالة الاستهلاك الكينزية في الفترة القصيرة وتركز هذه الدراسة على فرضين هامين : الفرضية الأولى ان الاستهلاك يعتمد على مستوى أعلى دخل تم الوصول إليه في الماضي ، الفرضية الثانية : هي يعتمد الاستهلاك ايضاً على مستوى الدخل المتاح الآن.

الافتراض الأول:لا يتفق Duesenbery مع kuznets في نوعية الدخل الذي يؤثر على الاستهلاك،حيث يرى Duesenbery بأن الاستهلاك يعتمد على الدخل النسبي أي الدخل الذي تحصل عليه العائلة أو المركز النسبي لهذه العائلة في سلم توزيع الدخول.

والفكرة الرئيسية تتلخص في أن العائلات تتأثر بالمحيط أو الجيران فالعائلات ذات الدخل المنخفض أو المتوسط إذا كانت تعيش في وسط أو جيران أغنياء نسبيا سيؤدي ذلك إلى تقليد الجيران أو محاكاتهم ولو تطلب الأمر إنفاق الدخل بأكمله.وإن لم يكن الدخل كافيا يمكن أن تلجأ الى الاقتراض أو وسائل أخرى حبا في عدم التقليل من قيمتها الاجتماعية.

(3) Muhammad Imran khan & others, "factors affecting the rate of gross domestic saving in different countries", European Academic Research, vol. v issue 8, 2017, p 4266

تفضل مسار استهلاك سلس ، لكنهم يواجهون تدفق دخل غير سلس – سواء كان ذلك بسبب الانخفاض الحاد في الدخل عند التقاعد أو التقلبات قصيرة المدى[١].

فقد لاحظ modigliai و Brumberg الناس يكونوا أنواع مختلفة من الأصول في المراحل الأولى من حياتهم العملية ويستخدمونها بعد التقاعد، معظم العاملين يعملون على الادخار لوقت التعاقد ويغيرون سلوكم الاستهلاكي وفقاً لاحتياجاتهم الأساسية في المراحل المختلفة لحياتهم[٢].

## الفرع الثاني

## العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية كمحدد للادخار

**أولاً: العوامل الاقتصادية:**

اختلفت النظريات الاقتصادية في تحليلها للعوامل الاقتصادية –بخلاف الدخل– وتأثيرها على الادخار ، منها سعر الفائدة ، التضخم ، الضرائب ، الثروة.

وفيما يلي استعراض سريع لها:

**١– أثر سعر الفائدة على الادخار**

من الناحية النظرية يفترض أن يؤدي ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي، إلى زيادة عرض الأموال من المدخرين. ويعتبر الاقتصاديون[٣] أن سعر الفائدة الحقيقي من العوامل الهامة في التأثير على الادخار للقطاعات المختلفة. وقد أثبتت كثير من الدراسات التطبيقية المتعلقة بالادخار في الدول المتقدمة، أن لسعر الفائدة الحقيقي تأثيرا إيجابيا وقويا على الادخار وأنه ذو دلالة معنوية إحصائية مرتفعة [٤].

تاثير سعر الفائدة الحقيقي له تاثير ايجابي كبير على الادخار العائلي. كما ذكر سابقاً، عندما يسيطر تأثير الاستبدال على تأثير الدخل يكون لسعر الفائدة الحقيقي تأثير ايجابي على معدل الادخار وفراي ١٩٨٢–١٩٨٨ وفراي وماسون ١٩٨٠ وباسالا ١٩٨٩ الذين يفضلون جميعا وجود علاقة ايجابية بين ال IR وال HS في البلدان النامية وتشير مرونه IR على المدى الطويل الى ١٪ زيادة في IR سوف تزيد ال HS بنسبة ١٧ %[٥].

---

(1) Barbara Kauffmann, “Microeconomics of Saving”, "Economic Papers no.89, 1991, p 3

(2) Muhammad Imran khan & others, “factors affecting the rate of gross domestic saving in different countries”, op.cit. p 4265

(٣)لم يفصل المفكرون الكلاسيك بين عمليات الاستثمار والادخار فلديهم يقوم قطاع الاعمال بتلك العمليات، وجعلوا من الادخار دالة في سعر الفائدة . وان تنبه النيوكلاسيك فيما بعد الى حقيقة ان الادخار والاستثمار نشاطان مختلفان ( حيث ان الاستثمار قرار تتخذه المشروعات بينما يقوم بالادخار الأفراد والجماعات والمؤسسات المالية---) إلا ان سعر الفائدة ظل قائماً بمهمة توجيه المدخرات إلى استثمارات.

انظر: د محمود الطنطاوى الباز، "أصول الأقتصاد السياسي"، بدون ناشر، بدون تاريخ. ص ٢٣٧.

(٤)خالد عبد الرحمن البسام ، " نموذج الادخار العائلي في المملكة العربية السعودية ، دراسة قياسية للفترة (١٩٧٠–٢٠٠٢)" مجلة جامعة الملك عبدالعزيز ، الاقتصاد والادارة، م١٩، ع١، ٢٠٠٥. ص ٢٥.

(5) Mohsin Hasnain, “the Impact of Demography, Growth & Public policy on household saving: A case study of Pakistan”, op.cit. p 68

أمـا فـي الـدول الناميـة فقـد أثبـت عـدد لا بـأس بـه مـن الدراسـات التطبيقيـة، أن لسـعر الفائـدة تـأثيرا إيجابيـا ضـعيفًا علـى الادخـار فـي الـدول الناميـة . هـذا بالإضـافة إلـى أنـه وجـد فـي كثيـر مـن الحـالات دلالـة ذات معنويـة إحصـائية منخفضـة. قـد يكـون السـبب فـي ذلـك أن سـعر الفائـدة لا يتغيـر كثيـرا فـي الـدول الناميـة، وبالتـالي لا يعكس التغيرات التي تطرأ على السوق النقدية عرض النقود والطلب على النقود[١].

**٢-اثر التضخم على الادخار**

للتضـخم تـاثير ايجـابي علـى معـدل الادخـار فعـدم التأكـد بشـأن قيمـة الأصـول المسـتقبلية والـدخل الحقيقـي المسـتقبلي فـي ظـل بيئـة تضـخمية قـد يشـجع الادخـار مـن اجـل الحفـاظ علـى مسـتوى الانفـاق والاسـتهلاك المستقبلي[٢].

**٣-أثر الضرائب على الادخار**

فـي دراسـه عـن تحليـل محـددات الادخـار العـائلي فـي دول OECD تناولـت إحـدى الدراسـات الـى وجـود تـأثير مهـم لكـل مـن هيكـل الضـرائب ونظـام الضـمان الاجتمـاعي علـى الادخـار العـائلي، حيـث ان زيـادة الاعتمـاد علـى الضـرائب المباشـرة علـى حسـاب الضـرائب غيـر المباشـرة تـؤدي الـى انخفـاض فـي الادخـار العـائلي وان زياده تحويلات الدولة الى القطاع العائلي ستؤدي الى انخفاض في الادخار العام[٣].

وفي المقابل يمكن أن تشجع الدولة زيادة المدخرات أيضًا من خلال الضرائب. أظهرت العديد من الدراسات أن السياسة الضريبية لها تأثير إيجابي على القطاع الحقيقي وهي أداة مهمة ليس فقط لتحقيق الاستقرار ولكن أيضًا لتعزيز المدخرات ورأس المال. ينبغي استخدام التحفيز الضريبي للادخار والحوافز ذات الصلة للمستثمرين المحليين ، باعتباره أكثر ممارسات البلدان تقدمًا. يُنصح بإدخال النموذج المناسب للضرائب على أساس الفوائد على الدخل التي يحصل عليها الناس من الاستثمارات. مثل الخصم والاعفاء الضريبي على أقساط صناديق الاستثمار وحسابات التوفير الخاصة. إن إدخال الحسابات المصرفية الخاصة التي تسمح للناس بإيداع بعض المبالغ المالية دون فرض ضرائب على الفوائد المتراكمة خلال السنوات القليلة الأولى هو أحد أساليب التحفيز الضريبي لزيادة المدخرات[٤] .

**٤-أثر الثروة على الادخار**

يقصـد بـالثروة الأصـول العينيـة والماليـة بالإضـافة إلـى العنصـر البشـري كجـزء مـن الثـروة حسـب تعريـف فريـدمان( Friedman ) وقـد أشـار إلـى أهميـة هـذا المتغيـر فـي التـأثير علـى سـلوك مـتغيرات اقتصـادية مثـل الطلـب علـى النقـود، وعـرض النقـود، والاسـتهلاك والادخـار. وحيـث أن الأصـول بأنواعهـا تولـد دخـولاً، وهـذه

---

[١] خالـد عبـد الـرحمن البسـام ، " نمـوذج الادخـار العـائلي فـي المملكـة العربيـة السـعودية ، دراسـة قياسـية للفتـرة (١٩٧٠-٢٠٠٢)" مجلة جامعة الملك عبدالعزيز ، الاقتصاد والادارة، م١٩، ع١، ٢٠٠٥. ص ٢٥.

[2] Mohsin Hasnain, "the Impact of Demography, Growth & Public policy on household saving: A case study of Pakistan", op.cit.p62

[٣] حسن عبد الرحمن واخرون ،"محددات الادخار العائلي في الاردن"، مرجع سابق، ص٤١

[4] Bairamli nagi, Vassilis Kostoglou, "The Role of Savings in the Economic Development", International jornal of economic science & Applied Research, vol. 3 issue2, September 2010, p105

الـدخول تـؤثر علـى الادخـار والاسـتهلاك، لـذلك فـإن زيـادة الثـروة لهـا تـأثير إيجـابي علـى كـل مـن الادخـار والاسـتهلاك. كمـا أشـارت كثيـر مـن الدراسـات أن لهـذا المتغيـر أهميـة كبيـرة فـي التـأثير علـى سـلوك الادخـار العائلي[١].

**ثانياً: العوامل غير الاقتصادية**

**١-نسبة الإعالة**

ان السـلوك الادخـاري لا يتـأثر فقـط بالـدخل الجـاري المتـاح ولكـن ايضـاً بنسـبة الإعالـة، وتعكـس نسـبة الإعالة ضرورة الاهتمام بمشكلة البطالة لزيادة دخول من هم في سن العمل.

حيث يزيد معدل الاعالة [٢] بزيادة معدل البطالة ، ويعتبر معدل الاعالة معدلاً للعبء الاجتماعي، فهو مقياس ذات طابع اجتماعي تفيد معرفته في إلقاء الضوء على نواحي الاختلال الاقتصادى والاجتماعي ، مثل انتشار ظاهرة البطالة وكبر حجم الأسرة مما يعنى زيادة عدد الاشخاص غير المزاولين للعمل ليتحمل عبء الانفاق عليهم العاملون. وتبين معدلات الاعالة المرتفعة بالبلدان النامية مقدار العبء الثقيل الواقع على النشيطين اقتصادياً. [٣]

ويوضح الرسم البيانى التالي نسب الاعالة فى بعض الدول العربية.

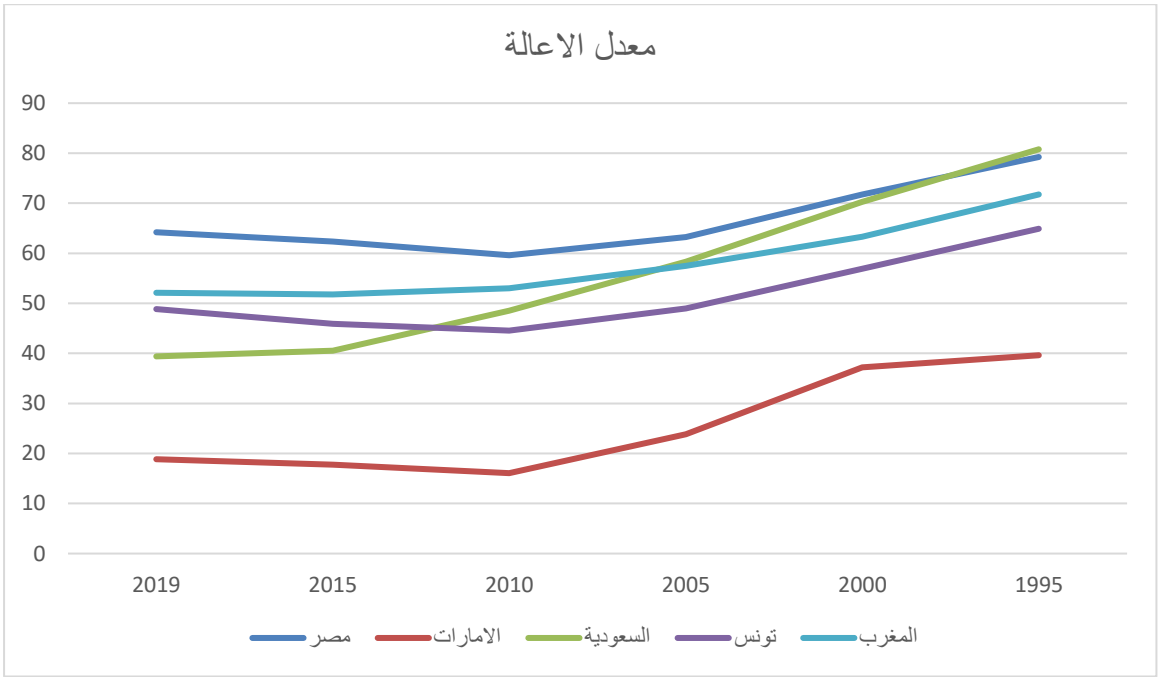


المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المتاحة على موقع البنك الدولى

---

[١] خالـد عبـد الـرحمن البسـام ، " نمـوذج الادخـار العـائلي فـي المملكـة العربيـة السـعودية ، دراسـة قياسـية للفتـرة (١٩٧٠-٢٠٠٢)" مجلة جامعة الملك عبدالعزيز ، الاقتصاد والادارة، م١٩، ع١، ٢٠٠٥. ص ٢٨.

[٢] وتقـاس نسـبة الاعالـة بمجمـوع السـكان الأقـل مـن ١٥عـام بالاضـافة إلـى مجمـوع السـكان الأكثـر مـن ٦٥عـام علـى مجمـوع السكان من ١٥ إلـى ٦٥ عـام، وتتجاهـل نسـبة الاعالـة بهـذا الشـكل حقيقـة ان الأشـخاص الـذين تزيـد أعمـارهم عـن ١٥ عامـاً ليسـوا بالضـرورة معـولين ( مـنهم نسـبة لازالـت تعمـل) وان العديـد مـن الاشـخاص فـي سـن العمـل لا يعملـون فـي الواقـع ، لـذا قـد تـم اسـتخدام مصـطلحات أخـرى منهـا مصـطلح الاعالـة الاقتصـادية ويعنـى ان معـدل معـدل الاعالـة = عـدد المعـولين ÷ عـدد العـائلين. لكـن ايضـاً الاعالة الاقتصادية تتجاهل عوامل مثل الزيادات في الانتاجية وفي ساعات العمل.

[٣] د/ محمود الطنطاوى الباز، د/ سهير محمود معتوق ، " مبادئ علم الاقتصاد" دون ناشر، ٢٠١٩، ص٨٧

ويتضح من الشكل السابق ان معدل الاعالة مرتفع في مصر بالمقارنة بالدول العربية الأخرى الواردة بالشكل وهى الامارات، والمملكة العربية السعودية، وتونس، والمغرب، ففي عام ٢٠١٩ بلغ معدل الاعالة في مصر ٦٤.٢٣ بالمقارنة بعام ١٩٩٥ كان ٧٩.٢٤ في حين ان معدل الاعالة في الامارات في عام بلغ ٢٠١٩حوالى ١٧.٧٨ بالمقارنة بعام ١٩٩٥ كان ٣٩.٦٤ ، ويلاحظ ان معدل الإعالة يقل على مستوى جميع الدول السابق ذكرها بالشكل، مما يدل على ارتفاع معدلات العمالة.

**٢- العوامل الشخصية والنفسية:**

ويقصد بها العوامل التي تتوقف على الخصائص السيكولوجية والعادات الاستهلاكية، وهي عوامل متأصلة ولا تتغير في الفترة القصيرة. وقد أطلق عليها كينز تسمية "القانون النفسي". وتتضمن البواعث التي تدفع الأفراد أو المشروعات إلى عدم انفاق جزء من دخولهم. ويمكن إجمال تلك البواعث أو الدوافع بالنسبة للمشروعات في دافع المشروع أي الرغبة في التوسع. ودافع السيولة ( لمواجهة الظروف غير المتوقعة) ودافع الاحتياط المالي. وبالنسبة للأفراد يمكن اجمال تلك الدوافع في: الاحتياط لمواجهة الأحداث غير المتوقعة، الرغبة في تحسين مستوى المعيشة والاستمتاع بدخل أكبر في المستقبل، الادخار لما يضيفه على المدخر من قوة واستقلال، الادخار لترك ثروة للابناء[١].

[١] د محمود الطنطاوى الباز، "أصول الأقتصاد السياسي"، بدون ناشر، بدون تاريخ. ص ٢٥٤.

## المبحث الثالث

## دور الشمول المالى في تحقيق الادخار

تمهيد وتقسيم

لاشك ان الادخار يؤدي إلى زيادة الموارد المتاحة أمام الدولة وكذلك أمام الأفراد، وهو ما قد يكون له عظيم الأثر على الاقتصاد، ونظراً لهذا الدور تبحث الدراسة في هذا المبحث تأثير تعزيز الشمول المالى وأثرة على الادخار في مطلب ، وبعد ذلك ستخصص الدراسة المطلب الثاني منها لدراسة الشمول المالى في مصر وذلك باسقاط الضوء على المبادرات التى اطلقتها ، وبعد ذلك تتناول الدراسة التحديات التى تواجهها مصر لتحقيق الشمول المالي وأخيراً، مؤشرات الشمول المالي في مصر.

بناء على ما سبق سنقسم الدراسة في هذا المبحث إلى مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: تاثير الشمول المالي على الادخار

المطلب الثاني: الشمول المالي في مصر

### المطلب الأول

### تاثير الشمول المالي على الادخار

يمكننا توضيح مدى تأثير الشمول المال على الادخار من خلال تناول بعض مؤشرات الشمول المالى وتوضيح مدى وجود مثل ذلك التأثير وستعتمد الدراسة على ملكية الحسابات والنفاذ أو الوصول إلى الخدمات المالية، واستخدام الخدمات الرقمية.

**أولاً : تاثير الحسابات البنكية على المدخرات**

وجدت بعض الدراسات [١] في البلدان النامية آثار الوصول إلى حسابات الادخار حتى في حالة عدم وجود ائتمان . تأثيرات على المدى الطويل على الدخل والأصول من حسابات التوفير باستخدام تجربة عشوائية. وتوصلت الدراسات إلى ان الذين حصلوا على معدل فائدة عالى على حسابهم الفردي أكثر عرضة بنسبة ٢٨٪ لأن يكونوا رواد أعمال وكان لديهم قدر أكبر من الأرباح التجارية ورأس المال في نهاية التجربة. وهو ما يزيد من قدرتهم على الادخار.

وغالبًا ما لا يكون لدى الأشخاص الوقت للوصول إلى أفرع المصارف –فقد لا يكون الإنترنت خيارًا في بعض الحالات – لذا يفضل استخدام المزيد من القنوات المباشرة. بالنسبة لجزء كبير من السكان ، باستخدام الهواتف النقالة يمكن الوصول إلى بعض الخدمات المالية [٢]، مثل التحقق من الأرصدة المصرفية أو إجراء عمليات أساسية أخرى مثل اقساط الادخار.

---

(1) Luke CD. Stein, Constantine Yannelis, “Financial inclusion, Human Capital”, SSRN, 2019. p3

(2) IFC Bulletin, “The role of data in supporting financial inclusion policy”, Bank for International Settlements, IFC Bulletin No 47May 2018, p4

ورغم التحسن في استخدام الهواتف النقالة في القيام بخدمات مالية، فعالمياً تشير التقديرات إلى ان أكثر من مليار شخص لديهم هواتف نقالة لكنهم لا يملكون حسابات مالية. وعربياً هناك على سبيل المثال ١٥ مليون مواطن مغربي لديهم هواتف نقالة بلا حسابات مصرفية، وفي مصر يصل هذا العدد إلى ٣٠ مليون مواطن، كما ان هناك مليونين من من المغاربة يعملون في القطاع الخاص ويتقاضون أجورهم نقداً، وفي مصر يبلغ هذا العدد ٨ ملايين من العاملين[١].

**ثانياً: مؤشر إمكانية الوصول والادخار**

يعتبر تسهيل النفاذ أو الوصول للخدمات المصرفية للأفراد ومن أهمها خدمات الاقراض والايداع من الركائز الأساسية لزيادة مستويات النفاذ للخدمات المالية بشكل عام ، فمع الانتشار الواسع للمؤسسات المالية يتمكن الافراد في المناطق البعيدة والمحرومة من الاستفادة من الخدمات المالية من خلال فتح حسابات للايداع والاقراض، بالاضافة إلى إمكانية النفاذ لعدد كبير من الخدمات الأخرى مثل خدمات التحويلات الشخصية وسداد الاستحقاقات الدورية وأقساط الادخار والدفع الالكتروني وغيرها من الخدمات المالية[٢].

لا يتضمن هذا الجانب سهولة الاتصال فحسب ولكن كل ما من شأنه ان ييسر من الحصول على الخدمة مثل توافر الخدمة في الوقت الذي يريده العميل وكذلك مدى توافر الخدمة في المكان الذي يريده العميل وإمكانية الحصول على الخدمة عند طلبها، والوقت الذي يمضيه للحصول عليها ومدى سهولة الوصول إلى مكان تلقى الخدمة[٣].

وفي إحدى الدراسات [٤] حول الحواجز التى تحول دون الوصول لحساب مصرفي يوضح ان الافراد الذين يواجهون عقبات في الوصول للحسابات المصرفي هم أقل احتمالاً للادخار بنسبة ٤٪ لاغراض الاستثمار عن غيرهم وبمفهوم المخالفة يتضح لنا ان إزالة تلك العقبات أى الوصول للحسابات المصرفية قد يلعب دوراً هاماً في مساعدة الافراد على الادخار الرسمى بنفس النسبة أو يزيد.

**ثالثا: إمكانية الوصول للقنوات الادخارية**

من ناحية أخرى فان تأثير الوصول إلى تسهيلات الادخار مثل الحساب المصرفي يساعد بوضوح على زيادة الادخار، وفي إحدى الدراسات حول تأثير الوصول إلى المؤسسات المالى في المكسيك ، وجدت ان التوسع المكسيكي في مؤسسات الادخار الخاصة بمدخرات محدودي الدخل وجدت انه بمجرد منح الفرصة لاصحاب الدخول المحدودة للادخار –من خلال منحهم

---

[١] د/ محمود محى الدين، " الشمول المالى ومدخرات العرب"، الشرق الأوسط، ع ١٤٤٠٠، ٢ مايو ٢٠١٨.

[٢] صندوق النقد العربي، " فرص وتحديات النفاذ للخدمات المالية والمصرفية"، صندوق النقد العربي ، د. ت.ص٢١٣

[٣] فيروز قطاف، " تقييم جودة الخدمات المصرفية ودراسة أثرها على رضا العميل البنكي"، رسالة دكتوراة، جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر، ٢٠١١، ص٦٥

[4] Karen Ellis & others, "Investigating the impact of accees to Financial Service on household Investment", Overseas Development Intitute, UK, 2010. Pp5-6

أدوات ادخارية–، غالباً ما يزيد من ادخارهم، وتشير النتائج إلى ان زيادة الوصول إلى المدخرات زادت معدلات الادخار بنسبة ٣٪ وقد لوحظ ان التأثير يزداد بزيادة الفقر حيث بلغت الزيادة ٧٪.

- **حيث يتيح الشمول المالى تنفيذ برامج الادخار الرسمية**

فقد نفذت دراسة [1] لبرنامج يسمي **ادخر أكثر غداً** يلزم الأفراد بقرار مرن (أي يمكن اتخاذ عكسه في أي وقت) بادخار جزء من الزيادات المستقبلية على رواتبهم نحو مدخرات التقاعد . ونقل البحث نتائج التقارير التي تستند إلى أدلة من أول تنفيذ لبرنامج الادخار المستقبلي يشمل أربع زيادات . الاستنتاجات الرئيسية هي:

١- نسبة كبيرة ٧٨٪ من الذين عرضت عليهم الخطة انضموا للبرنامج.

**٢**- الأغلبية ٨٠٪ استمروا في البرنامج حتى الزيادة الرابعة .

**٣**- ازداد معدل الادخار من ٣,١ إلى ١٣,٦٪ على مدى ٤٠ شهر .

وقد تم اعتماد هذه البرامج كخطة تقاعد في العديد من الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية.

**رابعاً: استخدام الخدمات الرقمية**

يتيح الشمول المالى الخدمات الرقمية، ومن بين الخدمات الرقمية الادخار الرقمي، ويتيح الادخار الرقمي فرصة للتغلب على معوقات الادخار وخدمة احتياجات الأفراد المالية، فكل الوسائل المالية التقليدية الرسمية لم تكن قادرة على هذه الدور. فالخدمات المالية التى يتم تقديمها رقميًا يمكن أن تعالج العديد من المشكلات من خلال تقديم خدمات أفضل بسعر أقل كلفة. إذ يمكن لحسابات التوفير الرقمية تمكين الأفراد من الادخار بقدر الإمكان بكميات صغيرة؛ لا يتعلق الأمر بالضرورة بالادخار أكثر ولكن حول الحفاظ على المدخرات التي لديهم آمنة وموجهة نحو أهداف ملموسة ، مع إمكانية الوصول أيضًا لتلك الأموال في حالة الطوارئ. المدخرات الرقمية تسمح أيضًا للافراد بتحسين الثقة وبناء الثقافة المالية ، و فتح الباب أمام خدمات أخرى مثل الائتمان[٢].

منتجات الادخار المبتكرة القائمة على التكنولوجيا هي الناشئة في جميع أنحاء العالم النامي. الوصول إلى منتجات ادخار موثوقة في المؤسسات المالية المنظمة مهم لمساعدة الشرائح منخفضة الدخل والمحرومة مالياً على تحقيق أهداف الادخار بأمان. نسبة كبيرة من السكان في العديد من البلدان منخفضة الدخل تظهر نزعات ادخار قوية ، ولكن الادخار في المؤسسات المالية منخفض. إدراكًا لهذه الفجوة ، يقوم مقدمو الخدمات المالية الرقمية (DFS) بنشر منتجات المدخرات الرقمية التي لديها القدرة على إطلاق اتجاهات الادخار القوية في البلدان النامية. ومع ذلك، لا تزال المدخرات الرقمية في طور التكون والنجاح بنسب متفاوتة. من المهم تحديد السوق والمنتج وعوامل السياسة التي سهلت وقيّدت عمليات نشر المدخرات الرقمية[٣].

يمكن تعريف الخدمات المالية الرقمية (DFS) على أنها عمليات مالية تستخدم التكنولوجيا الرقمية ، بما في ذلك النقود الإلكترونية ، والخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، والخدمات المالية عبر الإنترنت، والصراف الآلي ، والخدمات المصرفية المقدمة بدون فروع بنكية، سواء من خلال المؤسسات المصرفية أو غير المصرفية. يمكن أن

---

(1) Dean Karlan & Jonathan Morduch, "Access to Finance", FAI ,2009. p14

(2) women's world banking, "Digital Savings: The Key to Women's Financial Inclusion?", women's world banking. p4

(3) Asli Demirguc-Kunt & others, "Financial Inclusion and Inclusive Growth", op.cit. p8

يشمل DFS المعاملات النقدية المختلفة مثل الإيداع ، سحب الأموال وإرسالها واستلامها ، فضلاً عن المنتجات والخدمات المالية الأخرى بما في ذلك الدفع ، الائتمان والادخار والمعاشات والتأمين. يمكن أن تتضمن DFS أيضًا خدمات غير متعلقة بالمعاملات ، مثل العرض الشخصي للمعلومات المالية باستخدام الأجهزة الرقمية[١].

فقد أحدث استخدام التكنولوجيا الإلكترونية ثورة في توفير الخدمات المالية الرقمية ويقلل تكاليف التعامل مع المعاملات الصغيرة من خلال الهواتف المحمولة أو تساعد البطاقات الذكية البيومترية الوكلاء على تسجيل العملاء ، ويستخدمها بعض العملاء لتحويل الأموال[٢].

في هذا الصدد لابد من العمل على رفع الوعى بمزايا ومخاطر الخدمات المالية الرقمية، وتشمل:[٣]

- الوعي بأنواع مختلفة من المنتجات والخدمات المالية الرقمية المقدمة لخدمة أغراض شخصية أو تجارية، بما في ذلك فوائدها ومخاطرها (مثل النقود الالكترونية ، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، والتمويل الجماعي، والإقراض ، والائتمان الرقمي وخدمات التأمين والعملات المشفرة وما إلى ذلك.
- الوعي بأن بعض المنتجات والخدمات المالية قد تكون غير رسمية وغير منظمة ، وإيلاء اهتمام خاص عند استخدام بعض الخدمات المالية الرقمية لأغراض شخصية أو لجمع تمويل الأعمال (على سبيل المثال بعض التقنيات القائمة على blockchain مثل العملات المشفرة، العروض الأولية للعملات المعدنية ، وما إلى ذلك.
- معرفة حقوق المستهلك والتزاماته في العالم الرقمي ، و ينطبق ذلك على مزودي الخدمات المالية الخاضعين للوائح ، حتى عند العمل عبر الإنترنت أو فعليًا ، ولابد من التأكد من أن المعلومات واضحة وشفافة.
- فهم الآثار المترتبة على توقيع العقد رقميًا وقبول الشروط وشروط مقدم الخدمة المالية.

ففي إحدى الدراسات لعبت حكومات دول جنوب شرق أسيا دوراً بارزاً في غرس عادات الادخار والتوفير بين مواطنيها. حيث أنشئت القيم الأسيوية الخاصة بالادخار والاستهلاك بواسطة نموذج معتمد اقليمياً قائم على تعزيز الدولة للادخار، وهو توجه شجعه وجود الاستعمار الياباني في هذه البلدان يشمل حملات وطنية لتشجيع الادخار، بنوك التوفير البريدي، وجود مجلس مركزي لتعزيز الادخار ، تم تصدير هذا النموذج بدرجات متفاوته إلى كوريا الجنوبية، وسنغافورة، وماليزيا. يقول الباحث انه على الرغم ان التوفير والادخار ليست قيماً آسيوية بحتة ، فقد تبناها الآسيويون كجزء من هويتهم الوطنية[٤].

مما سبق يتضح لنا ان هناك تأثير للشمول المالي على الادخار ، حيث يؤدى الى زيادة حجم المدخرات وبالاخص المدخرات الصغيرة التي تعمل بدورها على توسيع قاعدة الودائع وترفع من مستويات استقرارها، وهو ما

---

(1) OECD, "Policy Guidance on Digitalisation and Financial Literacy", G20/OECD INFE, OECD (2018) p 10.

(2) Nagarajan and Meyer, "Empowering rural communities through financial inclusion", International Labour Office, 2006, p4

(3) OECD, "Policy Guidance on Digitalisation and Financial Literacy", op.cit. p.p. 15-16

(4) Garon S. "The Transnational Promotion of Saving in Asia –Asian Values or the Japanese Model", in Garon S. Maclachlan, "the Ambivalent Consumer in East Asia", cornell union press Ithaca ,2004. P16.

يقلل من الاعتماد على المصادر غير الأساسية التي تميل عادة الى ان تكون اكثر تقلباً خلال الازمات مما يقلل من المخاطر الدورية. علي ان الفئات ذات الدخل المنخفض عادة تكون أكثر تحصناً نسبياً تجاه الدورات الاقتصادية Business Cycle[١].

## المطلب الثاني

## الشمول المالي في مصر

كان البنك المركزي قد قرر قبل عامين تحديد أربع فعليات للشمول المالي على مدار العام تهدف إلى تحفيز البنوك على فتح حسابات توفير للعملاء الجدد مجانا دون مصاريف إدارية وإصدار محافظ إلكترونية من أجل تحفيز أكبر عدد من فئات المجتمع للتعامل مع القطاع المصرفي الرسمي، وتشمل قائمة الفعاليات التي حددها المركزي أمام البنوك فاعلية الاحتفال بيوم المرأة في مارس ، واليوم العربي للشمول المالي خلال أبريل، ويوم الشباب العالمي في أغسطس، ويوم الادخار في أكتوبر[٢].

وسوف تتناول الدراسة في هذا المطلب ، أهم الخطوات التى اتخذتها مصر لتحقيق مؤشرات الشمول المالى ، وبعد ذلك المعوقات التى تواجه مصر في تحقيق الشمول المالى. ومؤشرات الشمول المالى في مصر .

### الفرع الأول

### المبادرات الداعمة للشمول المالى في مصر

تهتم الدولة متمثلة فى البنك المركزى المصرى بتطبيق وإرساء مفهوم الشمول المالى عبر إطلاق العديد من المبادرات الداعمة لهذا التوجه، ومن أهم المبادرات الداعمة لمفهوم الشمول المالى[٣]:

**أولاً: مبادرة حساب لكل مواطن**

أطلق البنك المركزي مبادرة الشمول المالي بالتنسيق مع جميع البنوك العاملة في مصر وعددها "٣٩" بنكا، تحت عنوان "حساب لكل مواطن"، ودعا البنك المصارف إلى تسهيل فتح حسابات بالبنوك للمواطنين دون حد أدنى لفتح الحساب، مشددا على ضرورة الوجود في الأقاليم والمناطق النائية والمدارس والنوادي والجمعيات الأهلية لتوعية المواطنين بالمشاركة في المبادرة. وتهدف إلى ضم أكبر عدد من فئات المجتمع إلى النظام المالى عبر تشجيع المواطنين على فتح حسابات بنكية.

**ثانياً: مبادرة التمويل العقاري**

أطلق المبادرة البنك المركزي المصري في فبراير ٢٠١٤، وتم بموجبها تخصيص مبلغ ١٠ مليارات جنيه لمدة ٢٠ عاماً وأسعار مخفضة للبنوك لتقوم بإعادة إقراضها لمحدودي ومتوسطي الدخل بسعر عائد متناقص بمشروعات الإسكان بالمجتمعات العمرانية، كما سمحت مبادرة البنك المركزي الخاصة بالتمويل العقاري،

---

[١] بشار احمد العراقي، زهراء احمد النعيمي ،" الشمول المالي واثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية "، مرجع سابق، ص١١٠.

[٢] متاح على الرابط:https://economyplusme.com/49939 /

[٣] نانسي البنا، " الشمول المالي نحو التحول للاقتصاد الرقمي"، الهيئة العامة للاستعلامات ، ٢٠١٨ . ص ١

بالحصول على القرض بفائدة بسيطة بعد تخفيض نسبة الفائدة لتتراوح بين ٥٪ إلى ٧٪ لمحدودي الدخل حسب دخل الفرد، و٨٪ لمتوسطي الدخل و١٠.٥٪ لفوق متوسطي الدخل بشرط ألا يتجاوز سعر الوحدة ٩٥٠ ألف جنيه .

لاقت مبادرة التمويل العقاري إقبالاً كبيرا من المواطنين نظرًا لانخفاض نسبة الفائدة على القرض وسهولة الحصول عليه، الأمر الذي جعل البنك يقرر رفع إجمالي الأموال المخصصة للمبادرة من ١٠ مليارات جنيه لـ ٢٠ ملياراً .

**ثالثاً: مبادرة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة**

أقام البنك عدة مبادرات لدعم الشمول المالي من خلال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتى تم إطلاقها في يناير ٢٠١٦ بشريحة ٢٠٠ مليار جنيه بفائدة ٥٪ متناقصة للمشروعات الصغيرة، وبفائدة ٧٪ متناقصة للمشروعات المتوسطة لتمويل القطاع الزراعي والصناعي، وبفائدة ١٢٪ متناقصة لتمويل المشروعات المتوسطة لتمويل رأس المال العامل للمشروعات الصناعية والزراعية والطاقة المتجددة، وبلغت التمويلات التي تم ضخها تحت مبادرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنك أكثر من ٥٥ مليار جنيه حتى نهاية سبتمبر ٢٠١٧.

كما كانت قد صدرت تعليمات بفتح الفروع الصغيرة للبنوك في ديسمبر ٢٠١٤، للتوسع في تقديم الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة والتجزئة المصرفية وبالتالي تحقق البنوك اتساع في دائرة نشاطها يشمل قاعدة أكبر من العملاء مع تنوع في شرائح المجتمع في المناطق التي سيتم فتح تلك الفروع فيها متضمنة خفض قيمة رأس المال المطلوب لدى إنشاء فروع جديدة، بالإضافة إلى التعليمات الجديدة الخاصة بتقديم خدمات الدفع عن طريق الهاتف المحمول والتي تضمنت توسيع نطاق مقدمي الخدمة للوصول لأكبر عدد ممكن من المواطنين. بعدما كانت هناك شركة واحدة هى التى تقدم تلك الخدمة.

**رابعاً: شهادة التأمين (أمان المصريين)(١)**

تتيح شهادة أمان التأمين على الحياة بتغطية تأمينية ومعدل فائدة يتراوح من ١٠ %إلى ١٦ % للفئات المحرومة، ومن بينها العمالة الموسمية والعاملون باليومية والمزارعون والمرأة المعيلة ومن ليست لديهم تأمينات اجتماعية. وللشهادة خمس فئات تبدأ من ٥٠٠ جنيه إلى ٢٥٠٠ جنيه، مع قسط تأميني شهري قدره ٤ جنيهات للشهادات من فئة ٥٠٠ جنيه، و٨ جنيهات للشهادات من فئة ألف جنيه و١٦ جنيها للشهادات من فئة ٢٠٠٠ جنيه و٢٠ جنيها للشهادات من فئة ٢٥٠٠ جنيه يقتطع من الفائدة المستحقة لكل شهادة. وتتضمن الشهادة تغطية تأمينية في حالات الوفاة الطبيعية ونتيجة لحادث، وتصدر للعمال الموسميين والمؤقتين والنساء المعيلات في الشريحة العمرية من ١٨ إلى ٥٩ عاما باستخدام بطاقات هويتهم القومية ودون إجراء فحص طبي. وقد أطلقت تلك المبادرة هيئة الرقابة الادارية في مارس ٢٠١٨ من خلال البنك الاهلي المصري وبنك مصر وبنك القاهرة والبنك الزراعي المصري. وأبدت بنوك خاصة اهتماما محتملاً، ومن المتوقع أن تشارك في المرحلة الثانية للمبادرة. ستتيح هذه الشهادة للمستفيد حسب تفضيله إما:

(١) مجموعة البنك الدولي، " دراسة عن التمكين الاقتصادي للمرأة"، مجموعة البنك الدولي ،مايو ، ٢٠١٨ . ص ٧٩

أ ) الحصول على تأمين على الحياة يستحق في حالة الوفاة الطبيعية أو نتيجة حادث بمبلغ يتراوح من ٥٠ ألف جنيه إلى ٢٥٠ ألف جنيه؛ أو

ب) معاش شهري يتراوح من ألف جنيه إلى ٣٠٠٠ جنيه لمدة من ٥ إلى ١٠ سنوات.

وأهم خصائص هذه الشهادة من حيث الشمول المالي هي:

-إضافة فئات جديدة إلى عملاء البنوك، ومن ثم تمكينهم من التعرف على الخدمات الأخرى التي يقدمها البنك؛

-مساندة الإلمام بالامور المالية عن طريق توسيع معارف الفئات المهمشة ماليا عن مختلف أدوات التمويل بجمعها بين خدمتين ماليتين (الادخار والتأمين)، وهو ما يتيح للمستفيدين معرفة الاشكال الاخرى للتأمين، مثل التأمين على الممتلكات، والتأمين الصحي، والتأمين على المحاصيل الزراعية، وما إلى ذلك.

**خامساً: البنك المركزي يلزم البنوك بإنشاء إدارة مستقلة للشمول المالي**

الزم البنك المركزى كل بنك بإنشاء إدارة مستقلة للشمول المالي وأشار المركزي في كتاب دوري بتاريخ ٥ مارس ٢٠٢٠، نشره على موقعه الإلكتروني، إلى أن هذه الإدارة تتولى عملية التنسيق داخليا بين إدارات ووحدات البنك من ناحية والبنك المركزي من ناحية أخرى فيما يتعلق بالشمول المالي.

على أن تكون المهام الموكلة إليها بحد أدنى ما يلى:

١- إعداد استراتيجية متوسطة الأجل (٣ – ٥ سنوات) لتحقيق الشمول المالي بالتنسيق مع الإدارات المعنية بالبنك على أن تكون معتمدة من مجلس إدارة البنك أو من يحل محله بالنسبة لفروع البنوك الأجنبية .

٢- إعداد خطة عمل سنوية على أن تتضمن:

أ- التوسع الجغرافي والتواجد في القرى والمناطق النائية .

ب- التواصل مع الإدارات المعنية بالبنك بشأن تطوير المنتجات القائمة والعمل على تلبية احتياجات فئات العمال المستبعدة ماليا خاصة المرأة والشباب.

ج- التوسع في تقديم الخدمات المالية وعلى الأخص الالكترونية ومنها محافظ الهاتف المحمول والبطاقات المدفوعة مقدما .

د- نشر الثقافة المالية ورعاية الأنشطة المتعلقة بها.

هـ- دعم رواد الأعمال وتشجيع المشروعات المبتكرة.

٣-وضع آلية لمتابعة تنفيذ مشاريع البنك المتعلقة بالشمول المالي، ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل المشار إليهما، وتحديد الفجوات والإجراءات المتخذة لتلافيها.

٤- تقديم التوصيات والمقترحات للإدارة المركزية للشمول المالي بالبنك المركزي المصري من واقع الممارسات العملية للبنك.

٥- التنسيق نحو تنفيذ فعاليات الشمول المالي.

٦- تحديد أعداد الموظفين والمؤهلات العلمية اللازم توافرها في العاملين بالإدارة، مع التأكد من توفير التدريب اللازم لهم، بالإضافة إلى مراعاة وجود بنية تكنولوجية مؤهلة للتعامل مع كل ما يخص منتجات وخدمات الشمول المالي .

٧- سبل تحقيق التنمية المستدامة بمختلف جوانبها.

٨- إعداد تقارير دورية بشأن :

أ- نتائج الاستراتيجية وخطة العمل السنوية .

ب- نتائج فعاليات الشمول المالي.

ج- المستفيدين من منتجات وخدمات الشمول المالي وقياس الأثر على أداء البنك.

**سادساً: جمعيات الادخار**

برنامج جمعيات المدخرات والقروض القروية الذي أنشأته مؤسسة كير مصر في عام ٢٠٠٩ كوسيلة لتعزيز الشمول المالي، ومركز الابتكار الاجتماعي الذي يسانده برنامج الأمم المتحدة الانمائي وشركة ميكروسوفت. ويتيح برنامج جمعيات المدخرات والقروض القروية الذي يشبه إلى حد ما نظام (الجمعية) التقليدي للنساء تكوين مجموعات للادخار وأخذ قروض لتغطية احتياجاتهن الأساسية أو لتنمية مشروعاتهن وأنشطة توليد الدخل. ويتم تزويد أعضاء جمعيات المدخرات والقروض القروية بمختلف أنواع التدريب على الأمور المالية وتنمية الأعمال. وتم تنفيذ البرنامج بادئ الأمر في محافظتي المنيا وسوهاج بالوجه القبلي، ويجري الآن تنفيذه أيضا تحت اسم (قدم الخير) في محافظتي أسيوط وبني سويف تحت مظلة المجلس القومي للمرأة ووزارة التضامن الاجتماعي وفي إطار برنامج ضمان الحقوق وتحسين سبل كسب الرزق الذي يموله الاتحاد الأوروبي في شراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة .[١]

والهدف الرئيسي لبرنامج قدم الخير هو تمكين ٤٠٠٠ امرأة وربة بيت فقيرة ومهمشة من الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الفرص الاقتصادية المتنوعة والمربحة. وأعلن المشروع أنه وصل حتى الان ٣٧٢ جمعية متوسط عدد أعضائها ٢٣ عضوا للجمعية الواحدة ووصل المشروع إلى ٨٠٠٤ سيدة و٥٥٨ رجلاً ، وأفادت مؤسسة كير مصر أنه منذ عام ٢٠٠٩ حينما ابتكرت هذا النموذج أول مرة، تم تشكيل ٢٦١٦ جمعية للمدخرات والقروض القروية تخدم ٥٤٠١١ من أفقر الأفراد وأكثرهم تهميشا (٩٥ % نساء و٥ % رجال). وتضمن نشاط هذه الجمعيات ادخار ثمانية ملايين و٤٠٣٤٤٢ جنيها وتقديم ١١٥٣٤ قرضا بإجمالي أربعة ملايين و٦١٣٨١٦ جنيها، ومتوسط قيمة القرض ٤٠٠ جنيه.١٤٥ وتهدف الخطة المتفق عليها بين المجلس القومي للمرأة والبنك المركزي المصري إلى توسيع نموذج جمعيات المدخرات والقروض القروية ليشمل من المزيد من النساء وليتيح لكل المشاركين فتح حسابات مصرفية وتلق مزيدا من التدريب على الالمام بالأمور المالية.

---

[١] مجموعة البنك الدولي، " دراسة عن التمكين الاقتصادي للمرأة"، مجموعة البنك الدولي ،مايو ، ٢٠١٨ . ص ٨٠،٨١

## الفرع الثاني

## التحديات التى تواجه مصر في تحقيق الشمول المالى

تواجه مصر العديد من التحديات منها:

**أولاً: تدنى نسب المتعاملين في القطاع الرسمي**

بلغ عدد المتعاملين مع القطاع المصرفي نحو ٣٣٪ فقط من إجمالى المواطنين، منهم ٢٨٪ يستغلون خدمة أو خدمتين فقط من الخدمات البنكية.

**ثانياً: الأمية المالية**

٤. توصلت إحدى الدراسات [١] إلى ١٤ عائقًا يحول دون نشر الثقافة المالية فى السوق المحلية بين العملاء، أولها افتقار الأطفال إلى التعليم المالى والثقافة المالية، موضحة أن هناك فرصة لزيادة نسبة التعليم المالى للأطفال عبر المنصات الحديثة.

- ايضاً انخفاض الوعى المالى والرقمى للعملاء من ذوى الدخل المنخفض والمهمشين، ما يحتاج للمزيد من الحلول المقدمة لهذه الفئات لزيادة إدماجهم فى الخدمات المالية، بينما أشار المحور الثالث إلى أن الأجيال الأقل فى الفئة العمرية تفتقر إلى المعرفة بأهمية الإدارة المالية الشخصية، والاستثمار طويل الأجل.

**ثالثاً: محدودية انتشار ماكينات الصراف الآلى في الريف والمناطق الحدودية**

- محدودية انتشار ماكينات ATM في الريف والمناطق الحدودية. التى تعتبر أحد أكثر العناصر دعماً للشمول المالي، لما توفره للعملاء من إجراء المعاملات المالية في الأماكن العامة كبديل عن الحاجة إلى موظف البنك، ويبلغ عدد الماكينات في مصر ١٢.٢ألف ماكينة صرافى آلى. أغلبهم في القاهرة والاسكندرية، بينما تعاني محافظات الصعيد. والمحافظات الحدودية من محدودية انتشارها[٢].

**رابعاً: تفضيل الدفع النقدى**

توصلت إحدى الدراسات [٣]إلى أن المصريين لا يثقون فى بعض الخدمات الرسمية، وغير مدركين لأهمية القطاع فى مصر، ما يتطلب العمل على وضع الحلول لهذه المشكلة، وعلى الرغم من انتشار نسبة الشراء الإلكترونى للمنتجات إلا أن الكثير من المشترين ما زالوا يفضلون آلية الدفع النقدى فى ظل عدم الثقة فى قنوات الدفع الإلكترونى.

الدراسة أشارت إلى أن الشباب يفتقرون إلى الوعى بأهمية الأمن المعلوماتى واستخدام الأدوات اللازمة لتأمين معاملاتهم عبر القنوات الرقمية، لتجنب حالات الاختراق والاحتيال.

---

(١) دراسة البنك المركزى بشأن مشكلات الشمول المالى، متاح على الرابط https://almalnews.com

(٢) فاطمة نشأت، " ٥ تحديات أمام الشمول المالي في مصر"، الوطن الاقتصادي، ٢٠١٩/٦/٢٣.

(٣) دراسة البنك المركزى بشأن مشكلات الشمول المالى، مرجع سابق

**خامساً: أماكن الأفرع**

تركز فروع البنوك في المدن والمناطق الحضرية، مما يعيق نشر الثقافة المصرفية، فرغم ارتفاع عدد أفرع البنوك إلى ٤٢٢٠ فرع بنهاية ديسمبر الماضي فان عدد فروع القرى يبلغ ١٠١٦ فرعاً فقط، مما يدفع الكثير من المواطنين إلى العزوف عن التعامل مع البنوك[١].

**سادساً: كثرة الوثائق**

كثرة المستندات التي تطلبها البنوك من العملاء: سواء لفتح حساب أو الحصول على قرض والتى تؤدي في أغلب الأحيان إلى توجه العميل لشركات التمويل الاستهلاكي، لتوفير الوقت والجهد، أو اللجوء إلى الاقتراض من أحد التجار دون شروط أو مستندات، مما يفقد القطاع المصرفي جزءاً من التعاملات المالية للمواطنين ويحد من نشر الشمول المالي.

سابعاً:

المشكلات التقنية للخدمات الالكترونية التى تقدمها البنوك، نظراً لحاجة البنوك إلى تطوير البنى التحتية التكنولوجية لأنظمتها.

ثامناً: انعدام الثقة في توفر السيولة عند الحاجة، الكثير يفضل الاحتفاظ بالسيولة النقدية وذلك لان في احياناً كثيرة تتعطل ماكينات الصراف الآلى ، أو يتم سحب النقود في ساعات معدودة، خاصة في أوقات الذروة؛ مثل الايام الأولى لصرف المرتبات، ولا يتم ضخ السيولة فوراً.

حتى داخل المصارف نفسها مشكلة توقف الخدمة مازالت تواجه العديد من الناس رغم التطور الملموس في البنى التحتية لهذا القطاع.

وفي احيان كثيرة قد يحتاج الشخص سيولة تجاوز حد السحب اليومي، وتكون البنوك في غير أوقات العمل

وهو ما يتعين إلقاء نظرة شاملة على طبيعة النظام المصري وما يحتاج إليه لمواجهة تلك التحديات ، لتحقيق تقدم ملموس في الشمول المالي.

(١) فاطمة نشأت، " ٥ تحديات أمام الشمول المالي في مصر"، مرجع سابق.

## الفرع الثالث
## مؤشرات الشمول المالى في مصر

سوف نتناول في هذا الفرع مؤشرات الشمول المالى في مصر

**المؤشر الأول : الحسابات المصرفية**

ويبين الجدول التالي مؤشرات الحسابات واستخدامها في الدول العربية، وتشير البيانات إلى ان هناك فجوة بين معدلات امتلاك حسابات مصرفية وكذلك استخدامها فيمصر بالمقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجى.

مؤشرات الحسابات المصرفية عن عام ٢٠١٤

| | مؤشر امتلاك حساب | مؤشر الوصول إلى الحساب | مؤشر استخدام الحساب |
|---|---|---|---|
| مصر | ٪١٤,١ | ٪٩,٦ | ٪٢,٩ |
| الامارات | ٪٨٣,٧ | ٪٧٦,٩ | ٪٤١,٨ |
| البحرين | ٪٨١,٩ | ٪٧٤,٩ | ٪٢٩,١ |
| الكويت | ٪٧٢,٩ | ٪٧٠,٣ | ٪٢٨,٣ |
| الاردن | ٪٢٤,٦ | ٪١٩,١ | ٪٧,٩ |
| لبنان | ٪٤٦,٩ | ٪٣٣,٤ | ٪١٩,٠ |

المصدر البنك الدولى: ٢٠١٥

وفي مصر ووفقا للبيانات [١] قد زادت نسبة امتلاك الحسابات في الجدول السابق من ١٤.١٪ فى عام ٢٠١٤ وإلى ٣٢.٤ في المئة –وفقاً لبيانات ٢٠١٧ – من البالغين (٢١ سنة فأكثر) لديهم حساب رسمي لدى بنك أو الهيئة القومية للبريدية [٢](ENPO)[٣] الآن، بينما ٤٨ في المئة استخدم نوع من الخدمات المالية، مثل بوليصة التأمين Insurance policy أو أجهزة الصراف الآليATM.

**المؤشر الثاني : فروع البنوك**

يصل عدد البنوك إلى ٣٨ بنكا تنتشر فروعها في ربوع البلاد، وذلك بواقع ٥٣٤.٤ فرع لكل مائة ألف من السكان ( أو فرع واحد لكل ٢٢ ألف شخص)، وهو ما يعني أن الكثافة المصرفية متدنية للغاية مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ ٥٢٧.١٢ فرع لكل مائة ألف من البالغين أو فرع واحد لكل ٨ آلاف شخص. ويقدم القطاع المصرفي خدمات مالية للشركات والأفراد، ولكن نظرا لما تتسم به البنوك من الإحجام عن تحمل المخاطر، بات قطاع كبير من السكان ( بما في ذلك النساء والأسر ومشروعات الأعمال غير الرسمية) محروم من الخدمات المصرفية .[٤]

---

(1) Sasana Kijang & others "FINANCIAL INCLUSION THROUGH DIGITAL FINANCIAL SERVICES AND FINTECH: THE CASE OF EGYPT" Alliance for Financial Inclusion, & CBE.2018 p.4

[٢] البريد المصري الذي تأسس عام ١٨٦٥ هو واحد من أقدم مؤسسات مصر وأعرقها ويبلغ عدد العملاء أكثر من ١٥ مليون عميل وازداد عدد العملاء العام الماضي عن ٢ مليون عميل. والبريد المصري هو هيئة اقتصادية اجتماعية تسهم بشكل مباشر في تحقيق خطط الدولة الرامية إلى تحقيق التنمية بحيث يشعر بعائد هذه التنمية إلى جانب ضمان كفاءة وسرعة تقديم الخدمة، عدد مكاتب البريد المصري الآن٣،٧٢٤ مكتب.

(3) Egyptian National Postal Organization.

[٤] مجموعة البنك الدولى ، "دراسة عن التمكين الاقتصادي للمرأة "، مرجع سابق. ص ٦٩

ويوضح الجدول التالي أعداد فروع المصارف لكل ١٠٠ ألف شخص بالغ

| | ٢٠١٨ | ٢٠١٧ | ٢٠١٦ | ٢٠١٥ | ٢٠١٤ | ٢٠١٣ | ٢٠١٢ | ٢٠١١ | ٢٠١٠ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مصر | ٤.٩٤ | ٤.٨٥ | ٤.٧٣ | ٤.٦٠ | ٤.٥٥ | ٤.٥٥ | ٤.٥٤ | ٤.٥٨ | ٤.٥٧ |
| تونس | ٢٢.٠٤ | ٢١.٦٧ | ٢٠.٦٤ | ١٩.٩٦ | ١٩.٢٢ | ١٨.١٠ | ١٧.٤٤ | ١٦.٨٦ | ١٦.٣٩ |
| المغرب | ٢٤.٨٧ | ٢٤.٨٣ | ٢٤.٧٧ | ٢٤.٥٦ | ٢٤.٠٤ | ٢٣.٥٧ | ٢٢.٨٤ | ٢١.٨٠ | ٢٠.٧٨ |
| السعودية | ٨.٣٢ | ٨.٤٩ | ٨.٥٤ | ٨.٥٧ | ٨.٥٢ | ٨.١٩ | ٨.١٩ | ٨.٣٠ | ٨.٣٧ |

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المتاحة على موقع البنك الدولى

**المؤشر الثالث: ماكينات الصراف الآلى**

تلعب ماكينات الصراف الآلى دور حيوى هام جداً فقد توفر الوقت والجهد الذي يلزم للوصول للمصارف. ويوضح الجدول التالي نسبة ماكينات الصراف الآلى للسكان في بعض الدول العربية.

ماكينات الصراف الآلى لكل ١٠٠ ألف شخص بالغ

| | ٢٠١٨ | ٢٠١٧ | ٢٠١٦ | ٢٠١٥ | ٢٠١٤ | ٢٠١٣ | ٢٠١٢ | ٢٠١١ | ٢٠١٠ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مصر | ١٨.٥٩ | ١٧.٦٣ | ١٥.٦٤ | ١٣.٦٦ | ١٢.٥٣ | ١٠.٩٠ | ١٠.٢٦ | ٩.١٦ | ٨.٥٨ |
| السعودية | ٧٣.٧٩ | ٧٤.٠١ | ٧٤.٠٤ | ٧٣.٣٨ | ٦٨.٣٤ | ٦٣.٤٧ | ٦٠.٥٣ | ٥٨.٤٨ | ٥٦.٥٤ |
| الامارات | ٦٣.٩٤ | ٦٤.٩٠ | ٦٥.٠٤ | ٦٤.١٠ | ٦٠.٩٥ | ٥٨.٧١ | ٥٦.٨٧ | ٥٣.٩٣ | ٥٠.٧٤ |
| تونس | ٣٠.٦٧ | ٢٩.٩٥ | ٢٧.٧٣ | ٢٦.٣٦ | ٢٤.٤٨ | ٢٣.١٢ | ٢٢.٢٥ | ٢١.١٢ | ٢٠.٣٦ |
| المغرب | ٢٧.٧٧ | ٢٧.١٨ | ٢٦.٨١ | ٢٦.٠٤ | ٢٥.٢٥ | ٢٤.٢٤ | ٢٢.٨٨ | ٢١.٣٤ | ١٩.٦٥ |

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المتاحة على موقع البنك الدولى.

يلاحظ من الجدول ان مصر من أقل الدول التى تنتشر بها ماكينات الصراف الآلى بالمقارنة بالامارات والسعودية وتونس والمغرب، ويلاحظ ان بالنسبة لجميع الدول الواردة أعلاه ، نسب الزيادة في اعداد ماكينات الصراف الآلى بطيئة للغاية ، من الممكن ان يكون السبب في ذلك هو الزيادة السكانية. وان مصر هى الدولة الوحدة التى تضاعف فيها أعداد ماكينات الصراف الآلى في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٨.

**المؤشر الرابع : الايداع**

يوضح الجدول التالى اعداد الذين قاموا بايداع فى البنوك التجارية لكل١٠٠٠ شخص بالغ

| | ٢٠١٩ | ٢٠١٨ | ٢٠١٧ | ٢٠١٦ | ٢٠١٥ |
|---|---|---|---|---|---|
| مصر | ٥٤١ | ٥١٤ | ٤٦٢ | ٣٧٩ | ٣٦٦ |
| الكويت | ٢١٥٦ | ١٢٨٣ | ١٢٩٨ | ١٢٥٧ | ١٢١٠ |
| الامارات | ١٠٨٠ | ١٠٨٢ | ١٠٦٣ | ١٠٠٨ | ٨٨٤ |

البيانات الواردة إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولى

وكما هو مبين بالجدول أعلاه ان معدلات الايداع في البنوك التجارية مرتفعة في الكويت والامارات وذلك بمقارنة تلك الدول بمصر . ويمكن إرجاع ذلك ان بعض المصريين لديهم تخوف بخصوص الملاحقة الضريبية، ولا يوجد وعى بالأوعية الادخارية المعفاة من الضريبة.

وهناك العديد من المصريين الذين يقوموا بتسليم اموالهم إلى أشخاص تدعى قيامها بتوظيف الأموال وفي أحيان كثيرة، لا يستطيع الشخص استرجاع أمواله، في الوقت الذي يرفض فيه الايداع في البنوك الرسمية على الرغم من ان البنك المركزى ضامن لتلك الودائع. وهو تناقض يحتاج إلى مزيد من الدراسة من قبل المتخصصين.

**المؤشر الخامس: الاقتراض**

يبين الشكل التالي مؤشر الاقتراض في بعض الدول العربية

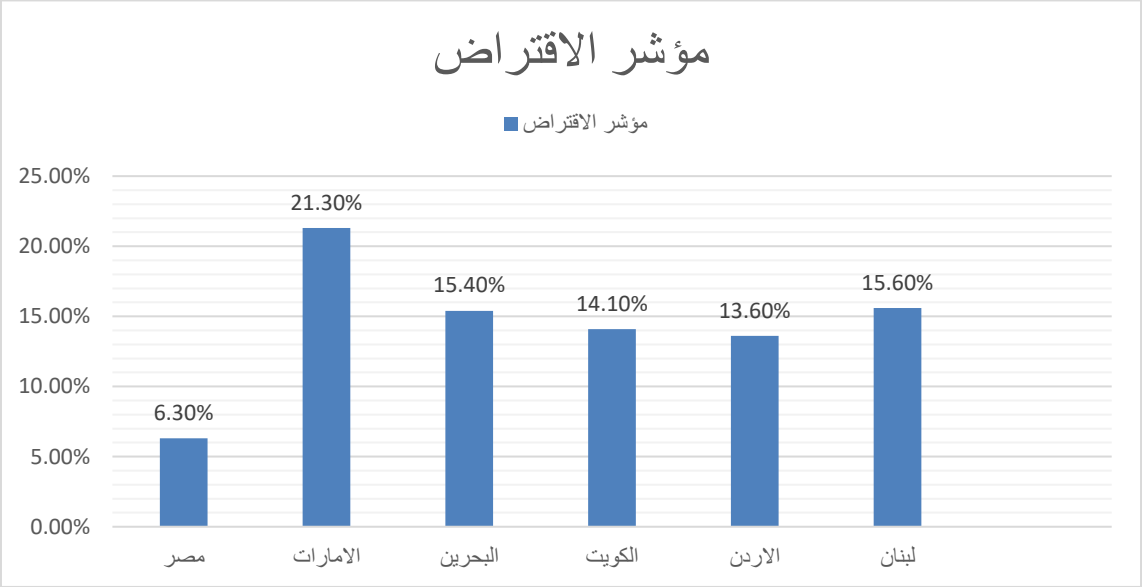


المصدر البنك الدولى :٢٠١٥

ويوضح الشكل السابق مؤشر الاقتراض ، وكما هو مبين ان مصر ينخفض بها معدل الاقتراض وذلك بالمقارنة بالدول الأخرى، فتفوق معدلات الاقتراض في تلك الدول ومن بينها الامارات والكويت ضعف المعدل المصري، ويرجع ذلك إلى ارتفاع سعر الفائدة بصورة كبيرة.

ويعد الاقتراض من الأسرة والأصدقاء العرف السائد في الكثير من البلدان النامية، ومنها مصر. أظهر مسح للبنك الدولي عن مصر، أجري في عام ٢٠١١ أن ٣.٦ % فحسب من البالغين اقترضوا من مؤسسة مالية رسمية، و٥.٢ %اقترضوا من مؤسسة إقراض غير رسمية، و٥.٢١ % اقترضوا من الأصدقاء والأقارب[١].

[١] مجموعة البنك الدولى ، "دراسة عن التمكين الاقتصادي للمرأة "، مرجع سابق. ص ٧٣

**المؤشر السادس: الادخار**

ويوضح الشكل التالى نسب مؤشر الادخار في بعض الدول العربية

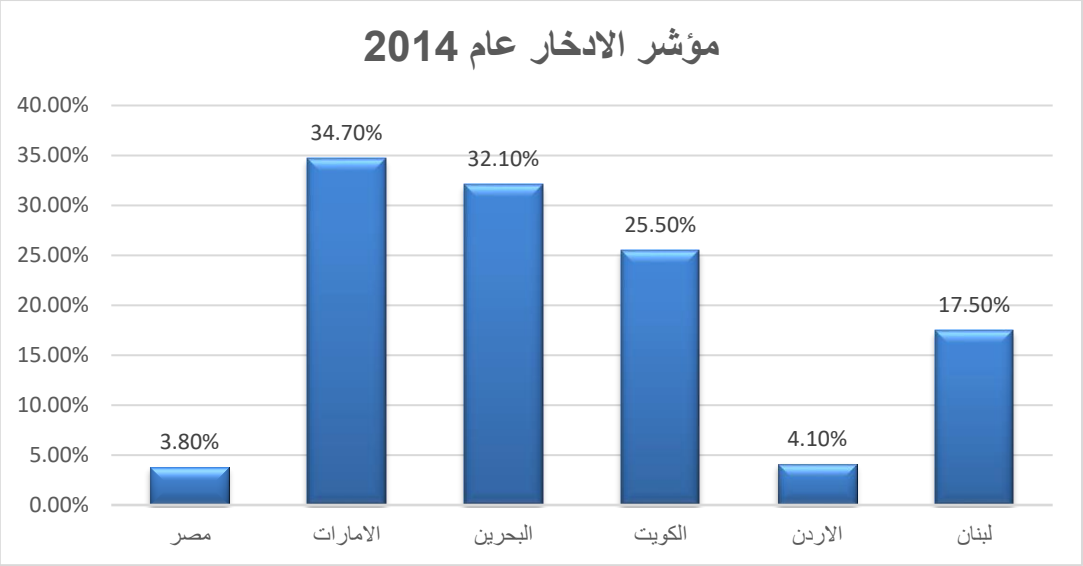


المصدر البنك الدولى عام ٢٠١٥

ويتضح من الجدول ان نسب الادخار متدنية جداً في مصر مقارنة بالدول العربية.

ووفقاً للبيانات[1] الواردة بتقرير مؤشر الشمول المالى لعام ٢٠١٧، نسبة المصريين الذين ادخروا في مؤسسة رسمية ٦.٢٪ في عام ٢٠١٧ بالمقارنة ب٤.١٪ في عام ٢٠١٤، وان نسبة من قام بالادخار لدى نادى ادخار أو شخص خارج الأسرة في عام ٢٠١٧ ١٦.٢٪ ، والذين قاموا بأى صورة من صور الادخار بلغو ٣٠.٦ % ومن ادخر للتقاعد بلغ ٤.٢.

([1])The World Bank, “THE LITTLE DATA BOOK ON FINANCIAL INCLUSION 2018”, International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank,2018, p57

## خاتمة

يعرف الشمول المالي بأنه الحالة التي تعكس قدرة الأفراد والشركات بما فيهم ذوي الدخول المنخفضة وصغار السن في الوصول إلى والاستفادة من مصفوفة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية ، ومن بين تلك الخدمات ؛ المدفوعات، التحويلات، المدخرات، الائتمان، والتأمين، والمقدمة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي تلك الخدمات بطريقة سهلة ومستدامة في ظل بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة للجميع.

### أولاً: نتائج الدراسة

-يؤثر امتلاك حساب أو الوصول إليه على الادخار، فكلما زادت نسبة أمتلاك حسابات زادت معها نسبة الادخار.

-ترتفع نسبة الادخار غير الرسمى بصورة كبيرة، ولكن على النقيض من ذلك هناك تدني في معدلات الادخار الرسمية لذا يتعين العمل على جذب المزيد من الادخارات الرسمية حتى يتم إدخال جزء من رأس المال المعطل إلى النشاط الاقتصادى.

- **من التحديات التي تواجه الشمول المالي:**

١. ارتفاع تكاليف تقديم الخدمات.
٢. انخفاض العائد أو قد يكون سلبى في بعض الاحيان
٣. فهم غير كافي (خاطئ) لسلوكيات العملاء مما يؤدي الى عرض منتجات لا تلبي احتياجات العملاء.
٤. بعد العملاء عن الفروع.

وبإزالة تلك التحديات، يزداد معدل الشمول المالي ، مما يحفز على مزيد من الادخار.

رغم أهمية الدور الذي يلعبه الادخار إلا ان الدول النامية تواجه مشكلة تدني معدلات الادخار الرسمي وذلك للعديد من الأسباب منها:

١. ارتفاع تكلفة الخدمات المالية الرسمية، مما يجعل العائد سلبياً.
٢. نقص الدعاية الخاصة بالادخار.
٣. معظم الناس تعاني من أمية مالية.
٤. تقليل الالتزام ، أى لا يوجد ما يلزم الشخص بالادخار .

### ثانياً: توصيات الدراسة

- لابد من خفض تكاليف المعاملات الرسمية والحسابات الرسمية ، لحث الناس على الانخراط فيها ومن ثم زيادة الادخار.
- أحاطة الناس بالخدمات والمنتجات المالية المختلفة والائتمانية والادخارية ، والتخطيط المالي. مثل شهادة أمان.
- استخدام التكنولوجيا (الشمول المالي) أدى إلى خفض التكاليف اللجوء إلى الخدمات المالية، ولكن لهذا أثر سلبي؛ إذ انه سهل ايضاً إمكانية الوصول للسيولة ومن ثم زيادة الاستهلاك أو السلوك الاستهلاكي وليس الإدخاري.

- العمل على زيادة التوعية من خلال الحملات الاعلانية المختلفة بأهمية الادخار. وأهمية ذلك في المراحل المبكرة من العمر.
- تعزيز الإنتشار الجغرافي من خلال التوسّع في شبكة فروع البنوك ومقدمي الخدمات المالية، بالإضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية، مثل وكلاء المصارف، خدمات الهاتف البنكي، الصرافات الآلية، وغيرها.
- تنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية بهدف تقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة منخفضة.
- متابعة المبادرات الخاصة بالشمول المالى مثل فتح الحسابات البنكية بدون مصاريف إدارية أو حد أدني لرصيد الحساب.
- إعادة النظر في ضرورة حضور العميل إلى البنك من أجل فتح حساب، أو المحافظ المالية وكذلك عند فقدان البطاقة البنكية (حصولهم على توقيع حي) فيتعين الاستفادة من الوسائل الالكترونية في هذا الصدد.
- لابد من تعدد وسائل الادخار وادخال الوسائل الالكترونية الحديثة مثال ذلك الهاتف المحمول ونقاط الدفع المختلفة.
- الاعتماد على المبادرات المحدودة للتشجيع على الادخار غير كافي بالمرة من المهم بدء ذلك مع طلاب المدارس للتوعية بأهمية الادخار
- ويقترح الباحث اطلاق مبادرة قومية تحت عنوان "أدخر اليوم للغد" تنطلق من المدارس والجامعات للتوعية المبكرة بالادخار واهميتها وأهمية الادخار المبكر. وكيفية اختيار الأداة أو القناة الادخارية المناسبة.

وأخيرا يتعين وضع استراتيجية واضحة للعمل على إزالة الفجوات التى أظهرها الشمول المالى للحصول على والوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المختلفة، وهذه الفجوات هى:

٥. الفجوة بين الرجال والنساء.
٦. الفجوة بين الفئات الأقل والأعلى دخلاً.
٧. الفجوة بين سكان الحضر والمناطق الريفية والنائية.
٨. الفجوة بسبب الفئات العمرية.
٩. الفجوة بسبب اختلاف مستويات التعليم.

# قائمة المراجع

## المراجع باللغة العربية

### أولاً: الكتب والرسائل العلمية


- حسين عبد المطلب الاسرج، "المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية"، دون ناشر، دون تاريخ.
- حنين محمد بدر، "دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء –دراسة حالة – البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة"، رسالة ماجستير، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية بغزة، ٢٠١٧.
- رمضان صديق محمد ،"اقتصادات النقود والبنوك والتجارة الخارجية "، دار النهضة العربية ،٢٠٠٦.
- فيروز قطاف، " تقييم جودة الخدمات المصرفية ودراسة أثرها على رضا العميل البنكي"، رسالة دكتوراة، جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر، ٢٠١١
- د/محمود الطنطاوى الباز، "أصول الأقتصاد السياسي"، بدون ناشر، بدون تاريخ.
- د/محمود الطنطاوى الباز، د/ سهير محمود معتوق ، " مبادئ علم الاقتصاد" دون ناشر، ٢٠١٩.


### ثانياً: دوريات ومقالات


- اتحاد المصارف العربية، " الشمول المالي سلوك الطريق الصحيح نحو الحد من البطالة واستراتيجية التنمية"، مجلة اتحاد المصارف العربية، ع٤٥٩، فبراير ٢٠١٩.
- د/ احمد محمود محمد، احمد محمد عبدالحى، " دور الشمول المالي في تعزيز مستوى ثقة العملاء في الخدمات المصرفية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ع٢ مجلد ٤٩ ، ٢٠١٩
- بشار احمد العراقي، زهراء احمد النعيمي ،" الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربيه "، عدد خاص بالمؤتمر العلمى الدوري الثاني لجامعة جيهان ٤٠ في العلوم الادارية والمالية ٢٧ ٢٨ فبراير ٢٠١٨ ٢٠١٨ .
- حسن عبد الرحمن واخرون ،"محددات الادخار العائلي في الاردن"، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد الخامس العدد ١، ٢٠١٨.
- خالد عبد الرحمن البسام ، " نموذج الادخار العائلي في المملكة العربية السعودية ، دراسة قياسية للفترة (١٩٧٠-٢٠٠٢)" مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، الاقتصاد والادارة، م١٩، ع١، ٢٠٠٥.

- رنا بدوى، "الشمول المالى – دور البنك المركزى"، البنك المركزى المصري. د، ت. سمير عبدالله وأخرون ،" الشمول المالي في فلسطين"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينى(ماس)، ٢٠١٦
- علياء عبد الحميد محمد واصل، "دور تطبيقات تكنولوجيا المعلومات محاسبيا ومهنيا في تفعيل متطلبات الشمول المالي لتحقيق استراتيجية مصر ٢٠ ٣٠ دراسة ميدانية"، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية كلية التجارة جامعة الاسكندرية، العدد الثاني المجلد الثالث مايو ٢٠١٩ .
- فاطمة نشأت، " ٥ تحديات أمام الشمول المالي في مصر"، الوطن الاقتصادي، ٢٠١٩/٦/٢٣.
- د/ محمود محيي الدين، " الشمول المالى ومدخرات العرب"، الشرق الأوسط، ع ١٤٤٠٠، ٢ مايو ٢٠١٨.
- ياسمين مجدى رجب، محمد أحمد محمد صالح ،" تأثير تطبيق سياسات الشمول المالى على الاستقرار المالى للبنوك التجارية المتداولة بالبورصة المصرية"، مؤتمر " دور المحاسبة والمراجعة في تفعيل ودعم الشمول المالي وعلاقته برؤية واستراتيجية مصر ٢٠٣٠" المؤتمر الثاني، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية، نوفمبر ٢٠١٩.


## ثالثاً: دراسات وتقارير ونشرات


- اتحاد المصارف العربية، " الثقافة المالية شرط أساسي لتحقيق الشمول المالي"، اتحاد المصارف العربية، إدارة الدراسات والبحوث، ٢٠١٧/١١/٢٢.
- اتحاد المصارف العربية، " واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه"، مجلة اتحاد المصارف العربية، ع ٤٥٨، يناير ٢٠١٩.
- آسلي ديميرجوتش كونت وأخرون، "قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي"، مجموعة البنك الدولي، ٢٠١٧.
- بنك الاستثمار القومي ،"المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، قطاع الاستثمار والموارد الدعم الفني للاستثمار دراسات دورية إعداد هبة عبد الدايم، فبراير ٢٠١٧.
- البنك الدولي، " المؤشر العالمي للشمول المالي يكشف التزايد المطرد في الشمول المالي مع استمرار الفجوات"، البنك الدولي، ٢٠١٨/٤/١٩.
- البنك المركزي المصري، كتاب دورى ، ٥ مارس ٢٠٢٠.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، المحور العاشر " فرص وتحديات النفاذ إلى الخدمات المالية والمصرفية والتمويل في الدول العربية"، ٢٠١٢

- جلال الدين بن رجب ،"دراسة حول احتساب مؤشر مُركّب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية"، صندوق النقد العربي يونيو ٢٠١٨.
- دراسة البنك المركزى بشأن مشكلات الشمول المالى، متاح على الرابط https://almalnews.com
- صندوق النقد العربي مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، "العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي"، فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية ٢٠١٥ .
- صندوق النقد العربي، " فرص وتحديات النفاذ للخدمات المالية والمصرفية"، صندوق النقد العربي ، د. ت.
- مجموعة البنك الدولي، " دراسة عن التمكين الاقتصادي للمرأة"، مجموعة البنك الدولي ،مايو ، ٢٠١٨ .
- محمد زكريا ،" دور المعهد المصرفي المصري في نشر الثقافة المالية كمحور أساسي في منظومة الشمول المالي"، منتدى الشمول المالي، البنك المركزي المصري ، المعهد المصرفي المصري، اتحاد المصارف العربية.
- مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية ٢٠١٧.
- مركز هردو، "الشمول المالي في مصر هل لمحدودي الدخل نصيب في إتاحة الأدوات المالية ؟"، مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، ٢٠١٨.
- نانسي البنا، " الشمول المالي نحو التحول للاقتصاد الرقمي"، الهيئة العامة للاستعلامات ، ٢٠١٨.
- يسر برنيه وأخرون، "الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب"، أمانة مجلس محافظى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، رقم ١٠٩ ، ٢٠١٩.


## رابعاً: مراجع الكترونية


- موقع البنك الدولي.https://www.worldbank.org
- موقع البنك المركزي المصري. https://www.cbe.org.eg
- موقع الهيئة العامة للاستعلامات.https://www.sis.gov.eg
- موقع دار الافتاء المصرية dar-alifta.org


## المراجع باللغة الانجليزية


- A. Thirlwall, “The mobilization of savings for growth and development in developing countries”, Icfai University Journal of Applied Economics, 1, 1, 2002.

- Asli Demirguc-Kunt & others, “Financial Inclusion and Inclusive Growth”, Policy Research Working Paper 8040, 2017.
- Badar Alam Iqbala, Shaista Sami, “Role of Banks in financial inclusion in India”, Contaduríay Administración, 62(2017).
- Bairamli nagi, Vassilis Kostoglou, “The Role of Savings in the Economic Development”, International jornal of economic science & Applied Research, vol. 3 issue2, September 2010.
- Barbara Kauffmann, “Microeconomics of Saving”, "Economic Papers no.89,1991.
- Bozena Fraczek, “The Factors Affecting the Level of Household Saving & Their Influence on Economy Development”, Conference Paper, International Scientific Financial Management of Firms & Financial Institutions Faculty of Economics, Finance Department, Ostrava, 2011.
- Chantal Rooman, Janine Kruger, “Determining Consumers’ intion to use unit trusts”, Journal of Economic & financial science, 2016
- Danielle Moore & othrs, “building resilience through financial inclusion”, innovation for poverty, IPA, 2019
- Dean Karlan & Jonathan Morduch, “Access to Finance”, FAI ,2009.
- Dean Karlen, “the Impact of savings”, financial access initiative, jan 2006
- Dhanya Jagadeesh, “The Impact of Savings in Economic Growth: An Empirical Study Based on Botswana”, International Journal of Research in Business Studies and Management Volume 2, Issue 9, September 2015.
- Diana Deso & others, “Saving accouns”, Master Card Fondation.
- Garon S. “The Transnational Promotion of Saving in Asia –Asian Values or the Japanese Model”, in Garon S. Maclachlan, “the Ambivalent Consumer in East Asia”, cornell union press Ithaca ,2004
- Güngör Turan, Olesia Gjergji, “What is the Impact of Savings on Growth? ---", Mediterranean Journal of Social Sciences, Vol 5 No 13, June 2014
- House of Commons, “Financial Inclusion, Credit, Saving, Advice, & Insurance”, House of Commons, Treasury Committee, Twelfth Report, Of Session, 2005-2006.
- https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%83%D9%88%D9%81%D9%8A_%D8%A3%D9%86%D8%A7%D9%86
- IFC Bulletin, “The role of data in supporting financial inclusion policy”, Bank for International Settlements, IFC Bulletin No 47May 2018
- Jaheed Parvez and Muhymin Chowdhury, “The Potential of Using Digital Financial Services for Savings Groups”, MOBILE SOLUTIONS TECHNICAL ASSISTANCE and RESEARCH (mSTAR), February 2016
- Karen Ellis & others, “Investigating the impact of accees to Financial Service on household Investment”, Overseas Development Intitute, UK, 2010
- Luke CD. Stein, Constantine Yannelis, “Financial inclusion, Human Capital”, SSRN, 2019.
- Mark Gersovitz, “Saving and Development”, Elsevier Science Publishers B.V., 1988.

- Mohsin Hasnain, “the Impact of Demography, Growth & Public policy on household saving: A case study of Pakistan”, Asia- Pacific Development Journal, vol. 13, no.2, 2006.
- Muhammad Imran khan & others, “factors affecting the rate of gross domestic saving in different countries”, European Academic Research, vol. v issue 8, 2017.
- Nagarajan and Meyer, “Empowering rural communities through financial inclusion”, International Labour Office, 2006,
- OECD, “Policy Guidance on Digitalisation and Financial Literacy”, G20/OECD INFE, OECD (2018.
- Pascaline Dupas, Jonathan Robinson, “Saving Constraints & Microenterprise Development Evidence”, Working Paper, 14693 NBER, 2009
- Patrick Mriuki, “Promoting Financial Inclusion”, World Council of Credit Union, 2019.
- Pramod Patil, “financial inclusion in India an overview”, 2016,
- Sarath Chandran, “Financial Inclusion Strategies for Inclusive Growth in India”, research gate, September 2011.
- Sasana Kijang & others, “FINANCIAL INCLUSION THROUGH DIGITAL FINANCIAL SERVICES AND FINTECH: THE CASE OF EGYPT” Alliance for Financial Inclusion, & CBE.2018
- shem Alfred Ouma & Others, “Mobile Financial service & financial …”, Review of Development finance, science direct, 2017.
- Sonia Di Giannatale & María José Roa, “Formal Saving in Developing Economies”, IDB Working Paper Series Nº766, December 2016.
- The World Bank ,“THE LITTLE DATA BOOK ON FINANCIAL INCLUSION 2018”, International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank,2018.
- The World Bank, “SAVING, CREDIT, AND FINANCIAL RESILIENCE”, The Global Findex database, the World Bank, 2017
- Uma . H.R, Rupa.K.N, “The Role of SHGS in Financial Inclusion. A Case Study”, International Journal of Scientific and Research Publications, Volume 3, Issue 6, June 2013.
- women’s world banking, “Digital Savings: The Key to Women’s Financial Inclusion?”, women’s world banking
- World Bank, “Account Ownership”, Global Fidex Database, 2017
- Worlds Islamic finance, “financial inclusion”, worlds Islamic finance, marketplace malasya, 2015.
- Y. Adema, J.A. Opschoor, “The Effects of Saving on Economic Growth Does more saving lead to more growth?”, January 2015.